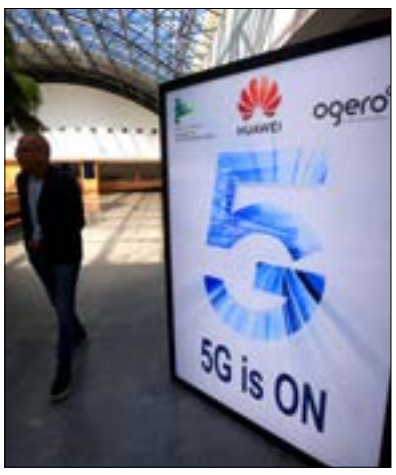
الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 11 تشرين الثاني 2026
العدد 5924 السنة الحادية والعشرون
Mercredi 11 Novembre no 5924 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة



تقرير 5

الوزير وشقيقته لإقصاء الهيئة الناظمة
وعود الـ 5G معلّقة على الترددات

«الأخبار» تنشر وثائق فلسطينية حول خلافات «سكان المقاطعة»



صراعات «فتح» على سلطة بلا دور
9-8

أميركا تريد غطاء أممياً لاتفاق الإطار وشركة أمنية للتنفيذ
هل تقع فرنسا في فخ حماية الاحتلال؟
2

أميركا - إيران
شبح الحرب يتراجع... ولا يغادر
10



إيرانيات في دورة عسكرية للمتطوّعين أقيمت في ساحة آزادي في طهران (أ ف ب)

المشهد السياسي

واشنطن لا تعارض قوة أممية شرط حصر مهمتها بتنفيذ اتفاق الإطار

هل تقع فرنسا في فخّ مهمة عسكرية لخدمة الاحتلال؟

قد تكون قيادة الجيش اللبناني وفّرت السلّم الذي يتيح لأكثر من طرف النزول عن الشجرة العالية. فمحاولات استدراج الجيش إلى موقع يبدو فيه خارجاً عن إرادة السلطة في لبنان، أو معرقلاً لخطة تنفيذ «اتفاق الإطار»، اصطدمت فعلياً بالجدار الذي ترفعه إسرائيل بدعم أميركي. وقد وضع ذلك أركان السلطة النافذة في بيروت أمام إحراج كبير، ولا سيما أولئك الذين كانوا يراهنون على حرب إسرائيلية - أميركية جديدة تقضي على إيران وحزب الله. فقد سارع الجيش إلى اتخاذ خطوات عملية دفعت رئيس الجمهورية جوزيف عون، على الأقل، إلى فرملة اندفاعته، ولو لبعض الوقت، خصوصاً بعد التقييمات التي أجراها مع فريقه لنتائج الانتخابات في كل من كيان الاحتلال والولايات المتحدة.

وتتصل التطورات الجديدة بالمرحلة التي يفترض أن تلي انتهاء مهمة القوات الدولية «اليونيفل» وانسحابها من لبنان نهاية العام الجاري. فعندما أصرّ الجانب الأميركي على فرض أمر واقع، عبر إلزام لبنان بآلية تنسيق مباشرة بين الجيش وقوات الاحتلال، وحدت واشنطن في الداخل اللبناني مَن يحاول مساعدتها عبر إطلاق حملة على الجيش وقيادته. إلا أن الوفد العسكري اللبناني الذي توجّه إلى فلوريدا للاجتماع بالوفد العسكري الإسرائيلي برعاية أميركية، كان واضحاً وحاسماً في رفض أي شكل من أشكال التنسيق المباشر مع الاحتلال، ووضع أمام المجتمعين وقائع تؤكد أن إسرائيل لا تبدي استعداداً لاتخاذ أي خطوة فعلية تشير إلى التزامها تنفيذ حتى «اتفاق الإطار» نفسه.

بالتوازي، كان الجانب الأوروبي يحاول مجدداً إنتاج صيغة قرار دولي تتيح لقواته البقاء في لبنان، وخصوصاً الجانب الفرنسي الذي يخشى خسارة كامل دوره في الجنوب. ومع تبيّن عجز فريق الحكم في لبنان عن الدفاع عن «اتفاق الإطار»، وتصاعد الأصوات المنتقدة له والمطالبة بتجميد العمل به، بما في ذلك إبلاغ الرئيس نبيه بري عون بأنه لن يكون قادراً على مواصلة تغطية الاتفاق، بادر الأميركيون إلى طرح فكرة على الفرنسيين، كانوا قد ناقشوها أصلاً مع إسرائيل، تقضي بإصدار قرار جديد عن مجلس الأمن يتيح بقاء قوة دولية في لبنان تحت مظلة الأمم المتحدة.

وبينما تنفّس الفرنسيون الصعداء أمام احتمال استمرار وجودهم في الجنوب، أضاف الأميركيون شرطاً أساسياً إلى المقترح: أن يكون هدف أي قرار جديد إنشاء آليات لتنفيذ «اتفاق الإطار»، والتخلي عن كل ما يتصل بالقرار 1701. وهي صيغة تناسب عون وسلام وقوى لبنانية تدور في الفلك الأميركي، فيما استبق بري هذا المسار بإبلاغ الجانب الفرنسي رفضه تجاوز القرار 1701. ومع ذلك، لم تُحلّ المشكلة الأساسية، إذ انتقل النقاش سريعاً إلى طبيعة مهام القوة الجديدة والتفويض الذي سيُمنح لها، بصرف النظر عن حجمها وقدراتها.

وتبرز هنا خشية من موافقة فرنسية مسبقة على حصر مهام القوة الجديدة، لا في تنفيذ «اتفاق الإطار»

رفض عسكري وسياسي لمشروع معدراني لإدارة الأمن جنوباً

بحسب معلومات «الأخبار»، تمثّل الاختبار الأكثر حساسية في محاولة إسناد مهمة التنسيق بين الجيشين اللبناني والإسرائيلي، والتحقق من تنفيذ موجبات «اتفاق الإطار»، إلى شركة أمنية خاصة. فقد حمل الأميركي من أصل لبناني بيل (بلال) معدراني عرضاً إلى لبنان، يقضي بتولي شركته الأمنية واللوجستية هذه المهمة، مستنداً، بحسب ما أبلغ المسؤولين اللبنانيين، إلى دعم خاص من وزارة الدفاع الأميركية ودول أعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بما يتيح له توفير المتطلبات التقنية واللوجستية اللازمة.

واقترح معدراني، الذي يبدو ساذجاً إلى جانب ارتباطه بالمشروع الأميركي - الإسرائيلي، تخصيص نحو 50 مليون دولار لمساعدة السكان في القرى المحتلة والنازحين منها، إلى جانب إطلاق برامج دعم تقني للجيش اللبناني والقوى الأمنية. لكن العرض قوبل برفض واضح من رئيس الجمهورية جوزيف عون وقيادة الجيش. وتلقّى معدراني، وفق المعلومات، تنبيهات من جهات دبلوماسية في لبنان إلى أن أسمه بات يرتبط بملفات شديدة الحساسية لدى المقاومة وجمهورها.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية وضباط في القيادة الوسطى الأميركية «سنتكوم» أشاروا فكرة الاستعانة بشركات خاصة متخصّصة في المراقبة والتكنولوجيا وجمع المعلومات، مستندين إلى تجارب سابقة في العراق وأفغانستان، باعتبارها بديلاً من إسناد هذه المهام إلى قوة دولية تقليدية.

ويرأس معدراني شركة «سايكلوبس ديفينس» (Cyclops Defense Corporation)، وهي شركة أميركية خاصة تعمل في مجال التكنولوجيا الدفاعية والأمنية، ولديها مكاتب في واشنطن وولاية ميشيغان وبيروت، وترتبط بعقود عمل مع وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين، تشمل مجالات دمج أنظمة الطائرات المسيّرة وتطويرها، ومراقبة الحدود، وإنشاء أنظمة رادار متطورة لضبط الحدود البرية والبحرية. كذلك تقدم الشركة خدمات في مجال «إدارة الأمن في مناطق ما بعد النزاع»، وتخضع عملياتها، بحسب المعلومات، لإشراف ورقابة وزارة الخارجية الأميركية. وكانت الوزارة قد تعاقدت معها أيضاً لتقديم خدمات في التنسيق الأمني وتبادل المعلومات، بهدف حماية المصالح والمنشآت والأفراد الأميركيين في الخارج.

فحسب، بل أيضاً في اعتماد آليات عمل متشددة تمنحها صلاحيات وقدرات لمواجهة حزب الله. وبحسب معلومات «الأخبار»، حذّرت جهات لبنانية رفيعة المستوى، رسمية وسياسية، الفرنسيين من الإقدام على هذه الخطوة. ويقول مطّلعون إن باريس سمعت كلاماً واضحاً مفاده أن أي محاولة لتوظيف القوة الدولية في خدمة الاحتلال ستجعلها جهة معادية بالنسبة إلى الجنوبيين، وستؤدي إلى منعها من البقاء في مواقعها، بل قد تحرمها حتى من القدرة على توفير الحماية لعناصرها.

وفي السياق نفسه، تفاعلت الأوساط الرسمية والسياسية مع النقاش الدائر تحت عنوان منع نشوء فراغ أمني في الجنوب، وسط ميل فرنسي إلى توظيف نتائج الانتخابات في إسرائيل والولايات المتحدة لدفعهما نحو تقديم تنازلات في هذا الملف. لكن واشنطن تعمل على احتواء هذا التوجه، وقد بدأت الإدارة الأميركية، على مستوى وزير الخارجية ماركو روبيو، الضغط على الفرنسيين، للضغط بدورهم على عون وسلام، لكي يتقدم لبنان بطلب رسمي إلى مجلس الأمن بهدف تحويل «اتفاق الإطار» إلى نص قرار يصدر عن مجلس الأمن، مقروناً ببند يعتبر جميع قرارات الأمم المتحدة بخصوص لبنان ملغاة ومنتهية الصلاحية. ويصرّ روبيو على أن يمر الأمر عبر القناة اللبنانية الرسمية بما يصعب إفشاله بواسطة فيتو صيني أو روسي كون لبنان، لا دولة أخرى، هو صاحب الطلب. وبذلك، يصبح التنسيق المباشر بين الجيش وجيش الاحتلال أمراً مفروضاً، وتنتفي الحاجة إلى قوة دولية بديلة، ويمكن الاستعاضة عنها بمجموعة عسكرية أو مدنية صغيرة تتولى المراقبة.

في هذا الإطار، اكتسب الاتصال الذي أجراه روبيو بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أهمية خاصة، باعتباره مؤشراً إلى عودة الملف إلى مستوى التنسيق السياسي المباشر بين واشنطن وباريس. فقد بحث الجانبان مستقبل الوجود الدولي في جنوب لبنان على هامش اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع في باريس. وقال روبيو، عقب اللقاء، إن «الهدف هو وجود جهة موثوقة على الأرض قادرة على التحقق من التزام الأطراف ببنود اتفاق الإطار في المناطق التجريبية». وأضاف أن ذلك «لا يتطلب بالضرورة مهمة عسكرية كالتي كانت تؤديها اليونيفيل، بل يمكن أن تكون مدنية».

ويعكس كلام روبيو أن واشنطن لا تتمسك بالضرورة بنموذج القوة العسكرية التقليدية، بل تبحث عن جهة تتولى التحقق من الالتزامات، من دون أن يعني ذلك قبولها تلقائياً بالمقترحات الأوروبية.

ومن المقرر أن يكون الملف محور محادثات يجريها السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة مايك والتز خلال زيارته إلى لبنان الأسبوع المقبل. وربطت مصادر دبلوماسية الزيارة بالأفكار والمقترحات المتداولة بشأن وضع الجنوب بعد انتهاء مهمة «اليونيفل». وفي موازاة ذلك، تحاول فرنسا مجدداً الدفع نحو صيغة تحفظ وجود جهة دولية على الأرض، انطلاقاً من أن انتهاء ولاية القوات الدولية لا يعني انتهاء الحاجة إلى المراقبة والاتصال والتحقق من تنفيذ الالتزامات.

وتسعى باريس إلى استثمار عودة الاتصالات لإعادة طرح تصورها بشأن وجود دولي بديل. فالمسألة لم تعد تقتصر على تحديد ما إذا كانت القوة المقبلة عسكرية أم مدنية، بل تشمل أيضاً مستوى استقلاليتها وتركيبتها، ومدى قدرتها على التعامل مع الطرفين اللبناني والإسرائيلي، وما إذا كانت ستتمتع بصلاحيات فعلية للتحقق من تنفيذ التفاهمات، أم ستقتصر مهمتها على جمع المعلومات ورفع التقارير.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية أمس عن وزير الخارجية الفرنسي حديثاً عن وجود توافق على تجنب حصول فراغ أمني في الجنوب. وقالت مصادر دبلوماسية إن «أولوية باريس في المرحلة الحالية تتمثل في منع الانتقال من وجود دولي قائم منذ عقود إلى واقع أمني لا تتوافر فيه آلية واضحة للمراقبة والاتصال».

لكن هذا الحراك لم يفض حتى الآن إلى نتيجة عملية. فمصادر قريبة من رئيس الجمهورية تنفي التوصل إلى حل أو اتفاق بشأن الصيغة البديلة، وتؤكد أن الأمور لا تزال متعثرة، وأن المقترحات المتداولة لم تتحول إلى تفاهم نهائي. وبذلك، لا يزال لبنان أمام مجموعة من الصيغ المتنافسة: قوة أوروبية مصغّرة، أو آلية مدنية تتحدث عنها واشنطن، أو قوة تضم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

(الأخبار)

(أ ف ب)



> وفّرت قيادة الجيش مخرجاً للسلطة السياسية يجعل الولايات المتحدة تحاذر فراغاً أمنياً من دون ضمانات بتنسيق مباشر مع إسرائيل

كيف قتل النائب العراقي في بيروت؟

في مشهد جديد من مظاهر التفلّت الأمني في بيروت، عُثر داخل حمّام شقة سكنية في منطقة طريق الجديدة، على جثة النائب العراقي السابق أحمد العلواني، الذي قد أُبلغ عن اختفائه بعد وصوله إلى العاصمة اللبنانية مطلع الشهر الجاري.

وقال مصدر أمني لـ«الأخبار» إن العلواني وصل إلى بيروت في الخامس من تشرين الثاني الجاري، ونزل في أحد فنادق منطقة الحمرا، وغادره طوعاً على متن سيارة «رانج» بيضاء اللون، ثم اختفى أثره.



وفي تفاصيل الجريمة، أفاد المصدر بأن ثلاثة أشخاص مجهولي الهوية، يُرجّح أن يكون أحدهم لبنانياً والاثنان الآخران سوريين، قصدوا في اليوم نفسه مكتباً للوساطة العقارية في طريق الجديدة، بحثاً عن شقة لاستئجارها عشرة أيام. وبعد إحالتهم إلى أحد السماسرة المحليين، المدعو ع. ش، اتُّفق على استئجار شقة في الطابق الثاني عشر من أحد الأبنية في شارع عفيف الطيبي، لقاء دفعة أولى بقيمة 200 دولار، مقابل ليلتين، على أن تُستكمل الإجراءات لاحقاً وتُقدَّم المستندات الثبوتية المطلوبة.

إلا أن الأمور بدأت تأخذ منحى مريباً بعد يومين، حين تعذّر التواصل مع المستأجر لتسديد الدفعة المستحقة، بعدما أصبح هاتفه خارج الخدمة. وفي الثامن من تشرين الثاني، توجّه السمسار إلى الشقة محاولاً التواصل مع الموجودين داخلها، من دون أن يتلقى أي جواب، مما دفعه بعد الحصول على إذن من مالك الشقة إلى دخولها من أحد الطوابق. وعندها، لاحظ انبعاث رائحة كريهة من المكان. وبعد خلع باب الحمّام، عثر على جثة رجل في داخله.

وبعد حضور دورية من فصيلة طريق الجديدة، برفقة عناصر الأدلة الجنائية والطبيب الشرعي، أظهرت المعاينة الأولية أن الوفاة نجمت عن الخنق بواسطة حبل، وأنها وقعت قبل نحو ثلاثة إلى أربعة أيام من اكتشاف الجثة. ولم تكن هوية الضحية قد حُسمت في حينه، قبل أن تؤدي مراجعة بلاغ اختفاء النائب العراقي السابق وإجراء المقارنة اللازمة إلى التأكد من أن الجثة تعود إليه.

وفيما لا تزال ملابسات الجريمة ودوافعها وهوية المتورطين قيد التحقيق، تعيد الجريمة، طرح تساؤلات جدية حول الواقع الأمني في العاصمة، في ظل تكرار الجرائم الخطيرة داخل الأحياء السكنية، والمخاوف بشأن قدرة الأجهزة المعنية على رصد التحركات المشبوهة قبل فوات الأوان.

(الأخبار)

مقالة

شارل مالك والصهيونية
خطر الهيمنة ومصير لبنان

كريم حدّاد

قرأ شارل مالك قيام إسرائيل بداية تحوّل خطير في المشرق، يتجاوز اقتطاع الأرض الفلسطينية إلى إعادة تشكيل العلاقات بين العرب والعالم. رأى أن الخطر الصهيوني لا ينتهي بإعلان دولة، أو قبولها في الأمم المتحدة، لأن القوة التي أنشأتها ستسعى إلى تحويل تفوّقها العسكري والدبلوماسي إلى سيطرة سياسية واقتصادية. هذه الفكرة هي محور تقريره المؤرّخ في الخامس من آب 1949، الذي أعادت دار «النهار» نشره سنة 2002، مع مقدّمة لغسان تويني.

تنبع أهمية قراءة مالك من إدراكه المبكر أن النكبة الفلسطينية تكشف أزمة عربية شاملة. فالهزيمة، في نظره، لا تُفسَّر بنتائج المعارك وحدها، وإنما بالبنية السياسية والاجتماعية التي جعلت وقوعها ممكناً. التفكّك، وضعف المؤسسات، وارتجال السياسات، والعجز عن الإصلاح، عوامل تجعل خسارة فلسطين قابلة للتكرار بأشكال مختلفة في سائر البلدان العربية. لذلك يصبح الدفاع عن فلسطين دفاعاً عن قدرة العرب على تقرير مصيرهم، ويصبح الاعتقاد بإمكان النجاة الفردية لكل بلد، وهماً يترك الجميع مكشوفين.

يتقدّم هذا الفهم على التصور الذي يحصر الصراع في مشكلة حدود قابلة للتسوية بمجرد تثبيت خطوط الهدنة. فالدولة الإسرائيلية، كما تظهر في المقاطع المنقولة، تمثّل قاعدة لتراكم القوة وتوسيع نفوذها. ويمكن لهذا التوسع أن يتخذ صورة احتلال مباشر، كما يمكنه أن يعمل عبر الاقتصاد والدبلوماسية والتحالفات. والمعيار الحاسم، في الحالتين، هو مقدار ما تفقده المجتمعات العربية من استقلال قرارها، ومقدار ما تكتسبه إسرائيل من قدرة على فرض شروطها.

تتضح هنا إحدى أكثر أفكار التقرير أهمية: السيطرة على المنطقة قد تتحقق بجعل إسرائيل واسطة إلزامية بينها وبين الغرب. فإذا أصبحت العلاقة بالعالم، والحصول على الدعم، وتنفيذ مشاريع التنمية، تمر عبر قبول الدور الإسرائيلي، صار الاعتراف بهذا الدور شرطاً مفروضاً على الحياة العربية نفسها. وعندئذ لا يعود المطلوب مجرد قبول وجود إسرائيل، بل التسليم بموقعها المرجعي في ترتيب مصالح المنطقة وتحديد مستقبلها.

> لا تستطيع جماعة أن توّمن مستقبلها على حساب استقلال بلدها، ولا تستطيع طائفة أن تحوّل التفوّق الإسرائيلي إلى ضمانة دائمة لوجودها

ينبّه مالك، بهذا المعنى، إلى الوجه السياسي للمشروعات الاقتصادية. فالمساعدة لا تُقاس بقيمتها المالية وحدها، وإنما بالشروط التي تحملها وبعلاقات القوة التي تنشئها. يستطيع مشروع يبدو خطة تُقدَّم بوصفها إنقاذاً أن تجعل البلد المستفيد أقل قدرة على الاعتراض. والسؤال الذي تثيره هذه القراءة واضح: هل تزيد التنمية قدرة المجتمع على الاختيار، أم تجعل تقدّمه مشروطاً بموافقة قوة خارجية؟

تفسّر هذه الزاوية تحذيره من السياسة الأميركية. فهو يلفت إلى احتمال اقتران استرضاء العرب اقتصادياً بتثبيت التفوّق الإسرائيلي استراتيجياً. وقد يحصل العرب، وفق هذا المنطق، على وعود بالازدهار، فيما يُطلب منهم قبول ترتيب إقليمي ينتقص من حقوقهم. وتكمن خطورة العادلة في تقديم السيادة كأنها عبء على التنمية، وتقديم التنازل السياسي كأنه المدخل الطبيعي إلى الاستقرار والرخاء.

يحتل لبنان موقعاً شديد الحساسية في هذه الرؤية. فضعفه الداخلي يتيح لقوة خارجية أن تجد منفذاً عبر فئة محلية تتوهّم أن الاستناد إليها سيمنحها الغلبة على شركائها. وتحذيره من اتفاق بين إسرائيل وبعض اللبنانيين يكشف إدراكاً مبكراً لعلاقة الانقسام الأهلي بالتدخل الخارجي. فالطرف الذي يستدعي قوة أجنبية لترجيح موقعه يعرّض الكيان كله لخطر يتجاوز حساباته. ويفتح سلسلة من التدخلات والصدامات يصعب ضبط نتائجها.

تسمح هذه الفكرة بفهم الوطنية اللبنانية باعتبارها مسؤولية عن سلامة الوطن بأكمله. فلا تستطيع جماعة أن تؤمّن مستقبلها على حساب استقلال بلدها، ولا تستطيع طائفة أن تحوّل التفوّق الإسرائيلي إلى ضمانة دائمة لوجودها. وكل حساب داخلي يتجاهل طبيعة القوة التي يستعين بها يضع اللبنانيين أمام خطر تحويل خلافاتهم إلى أدوات في مشروع أوسع منهم.

يبقى العنصر الأعمق في قراءة مالك ربط الخطر الخارجي بقابلية الداخل للاختراق. فهو يجعل الإصلاح جزءاً من معركة التحرر: مؤسسات قادرة، ومعرفة حديثة، وسياسات مسؤولة، وتعاون يحفظ الاستقلال. وهذه العلاقة تمنع الاكتفاء بإدانة العدو، لأن تشخيص عدوانيته لا يعفي المجتمعات من بناء أسباب منعته.

لذلك تبدو قيمة التقرير في منطقه التحذيري أكثر مما تبدو في وصفه نبوءة تحقّقت بكل تفاصيلها. فقد صاغ احتمالات مشروطة باستمرار التفكك والعجز، وترك للنهوض موقعاً في المستقبل. والدرس الذي يقدّمه للبنان والعرب هو أن مقاومة الهيمنة تحتاج إلى حماية الأرض، وصيانة القرار، وبناء مجتمع يستطيع أن يدافع عن حريته. فالمشروع الذي يريد احتكار مستقبل المنطقة يواجه، أولاً، بإرادة شعوبها أن تبقى صاحبة هذا المستقبل.

تقرير

ثلاثة تحوّلات لا تستثمرها السلطة «ما حدا يفاوض عنّا» لتبرير الارتهان لواشنطن

حمزة الخنسا

السلطة اللبنانية التي قدّمت الرهان على واشنطن باعتباره الطريق الأقصر إلى استعادة السيادة، تجد نفسها اليوم أمام متغيّرات إقليمية ودولية لم تضع إزاءها أي مقاربة جديدة. وبدلاً من التعامل معها كفرصة لإعادة ترتيب الأوراق، تستمر في المعادلة نفسها: التزامات لبنانية مطلوبة سلفاً، مقابل وعود أميركية بالضغط على إسرائيل.

ومع تسارع الاتصالات في المفاوضات الأميركية - الإيرانية، وفي وقت تضع طهران وقف الحرب على لبنان ضمن شروط أي تسوية، لا تزال بيروت تنتظر ما سيقرره الأميركيون، وتتمسّك بمسار تفاوضي لم ينجح حتى الآن في انتزاع أي تنازل من العدو.

بالطبع، لا يعني التحوّل الذي أفرزته الانتخابات النصفية الأميركية انقلاباً وشيكاً في سياسة واشنطن، لكنه يشير إلى أن إدارة دونالد ترامب لم تعد تتحرك في البيئة السياسية نفسها. فالحرب، والضغوط الاقتصادية المصاحبة لها، والاعتراضات المتزايدة داخل الولايات المتحدة، كلها عوامل تعزّز أهمية المسار التفاوضي بالنسبة إلى واشنطن. وفي هذا السياق، تحاول الإدارة الأميركية الجمع بين الضغط العسكري والاقتصادي على إيران وفتح باب التسوية معها، فيما تتمسك طهران بشروط تتجاوز الملف النووي إلى إنهاء الحرب ووقف العمليات العسكرية على الجبهات الإقليمية.

هنا تحديداً، تقول مصادر سياسية، كان يُفترض أن تبدأ حركة سياسية لبنانية مختلفة. فإذا كانت واشنطن تحتاج إلى اتفاق مع طهران، وكان لبنان حاضراً في الشروط الإيرانية، فلماذا لا تسعى بيروت إلى تثبيت مطالبها في أي تفاهم إقليمي، بدلاً من حصر خياراتها بمفاوضات منفصلة مع إسرائيل تحت الرعاية الأميركية؟ إسرائيلياً، لا تبدو الصورة أقل أهمية. فقد أفرزت الانتخابات تعثّراً في قدرة بنيامين نتنياهو وحلفائه على الاحتفاظ بالأكثرية النيابية، وصولاً إلى تكليف غادي آيزنكوت بتشكيل حكومة. ورغم عدم وجود ما يبرر افتراض تبنّي الأخير مقاربة أقل تشدداً تجاه حزب الله، فإن الانتقال إلى مرحلة تشكيل سلطة جديدة يستدعي إعادة تقييم شروط التعامل مع إسرائيل. وترى المصادر أن المسألة لا تتعلق بافتراض تبدّل جوهري في الموقف الإسرائيلي، بل باستثمار الهامش الذي تتيحه المرحلة الانتقالية التي تتزامن مع ضغوط أميركية لإنتاج تسوية إقليمية أوسع.


(هيثم الموسوي)

في المقابل، تتعامل طهران مع الملف اللبناني باعتباره جزءاً من التسوية الإقليمية، لا ملفاً أمنياً منفصلاً يُترك للمفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية. فهي تربط، على مستوى القيادة وسائر أركان السلطة، نجاح المفاوضات مع واشنطن بمجموعة شروط، بينها وقف الحرب على مختلف الجبهات. وبحسب المصادر، فإن إصرار إيران على وضع لبنان في صدارة أي اتفاق جديد يفرض على السلطة استحقاقاً مباشراً: المبادرة إلى استثمار هذه الورقة لانتزاع التزامات بالانسحاب ووقف الاعتداءات.

يبرّر الرئيس جوزيف عون ودوائره السياسية جمود السلطة بـ«الأزمة» السيادة، وبأن «ما حدا يفاوض عنّا». لكن المصادر ترى أن الاستفادة من المتغيّرات لا تعني التسليم بأن طهران تستطيع التفاوض عن الدولة اللبنانية، ولا افتراض تطابق المصالح الإيرانية واللبنانية في جميع الملفات. فالمفاوضات الأميركية - الإيرانية تحكمها أولاً حسابات الطرفين، وقد تتحوّل الملفات الإقليمية إلى أوراق للمساومة وتبادل التنازلات. لذلك، فإن السلطة التي ترفع شعار حصرية القرار الوطني «تناقض شعارها عندما لا تسعى إلى فرض حضور الدولة في المفاوضات التي ترسم مستقبل البلاد»، خصوصاً عندما تعمل إيران على إدخال الملف اللبناني في جدول التفاوض مع الأميركيين، فيما تواصل هي التعامل مع واشنطن باعتبارها المرجعية شبه الوحيدة. هكذا تبدو لازمة «ما حدا يفاوض عنّا» سطحية أمام واقع عجز السلطة عن امتلاك أدوات التأثير وتوظيف التوازنات القائمة.

وتضيف الحركة السعودية في اتجاه الملف الإيراني دليلاً آخر على الخمول اللبناني. فالرياض تبدو معنية بتجنّب مواجهة عسكرية واسعة بين واشنطن وطهران، وعكست الاتصالات الأخيرة بين وزيري الخارجية السعودي والإيراني استمرار قنوات التواصل بين البلدين، فيما أشار ترامب إلى تفضيل السعودية وقطر الحل الدبلوماسي مع إيران. وهذا يعني أن السعودية، على خلاف الاصطفافات الجامدة، تتحرك وفق حسابات تتصل بأمنها ومصالحها الإقليمية، من دون حصر اتصالاتها بواشنطن. أمّا لبنان فلم يُظهر حتى الآن قدرة مماثلة على تحويل تعدّد قنوات الاتصال الإقليمية إلى شبكة ضمانات تخدم مصالحه.

> **تضيف الحركة السعودية باتجاه الملف الإيراني دليلاً جديداً على خمول سلطة بيروت**

وتتساءل المصادر عن أسباب عدم سعي بيروت إلى بلورة موقف عربي داعم لوقف الاعتداءات والانسحاب الإسرائيلي وإعادة الإعمار، أو استخدام علاقاتها مع الرياض لتوسيع هامشها التفاوضي، بدلاً من إبقاء العلاقة اللبنانية - السعودية أسيرة انتظار ما ترسمه واشنطن.

والأخطر أن استمرار الرهان على الأميركيين وحدهم قد يؤدي إلى تفويت فرصة سياسية يتيحها تزامن ثلاثة عوامل: حاجة إدارة ترامب إلى مخرج تفاوضي مع إيران، وإعادة تشكيل المشهد الحكومي الإسرائيلي، ورغبة قوى إقليمية، بينها السعودية، في تجنّب تجدد الحرب. وكان في إمكان بيروت توظيف هذه العوامل لإطلاق مبادرة سياسية متكاملة، تثبّت شروط الانسحاب الإسرائيلي ووقف الاعتداءات، وتعالج ملف الأسرى، وتضع إعادة الإعمار على سكة التنفيذ، وتعيد ترتيب الوضع الأمني في الجنوب تحت سلطة الدولة. لكن السلطة، بدلاً من تحويل هذه المتغيّرات إلى أوراق تفاوضية، لا تزال تنتظر ما ستقرره العواصم الأخرى بشأن لبنان.

تقرير

الوزير وشقيقته يسعيان لإقصاء الهيئة الناظمة عن تنظيم القطاع

وعود الـ 5G مُعلّقة على التردّدات

زينب بزي

«بدأت حقبة الجيل الخامس 5G في لبنان»، بهذه العبارة، أعلن وزير الاتصالات شارل الحاج، العام الماضي، إطلاق مشروع يمتدّ لثلاث سنوات بهدف تحديث شبكات الخلوي وإدخال تقنية الجيل الخامس على مستوى لبنان. وبعد عام على الإعلان، عاد الحاج، في 16 تشرين الأول الماضي، ليؤكد أنّ نشر نقاط اتصال الجيل الخامس سيتحقّق قبل نهاية العام الجاري، على أن تتوسّع التغطية إلى المدن الرئيسية في عام 2027. لكنّ هذه الوعود تصطدم بعقبات لم تُحسم بعد، من أبرزها تخصيص التردّدات اللازمة لتوسيع الشبكات، وجهوزية البنية التحتية والاستثمارات المطلوبة، بالإضافة إلى العلاقة المتردّية بين الوزير والهيئة الناظمة.

بحسب معلومات «الأخبار»، أنجزت شركتا «ألفا» و«تاتش» الدراسات الفنية لتركيب محطات الـ 5G، وقدّمتا البيانات المطلوبة تمهيداً لإطلاق خدمات الجيل الخامس على نطاق أوسع. إلّا أنهما تنتظران منذ أشهر تخصيص التردّدات اللازمة للمضيّ في التنفيذ. وما يعزّز هذه الرواية أن «ألفا» أبلغت «الأخبار» بالآتي: «حتى تاريخه، تمّت الإجابة عن كل ما وردنا من الهيئة المنظّمة للاتصالات، ونحن على أتم الاستعداد لتقديم أي إيضاحات إضافية قد تطلبها منا». كما تؤكد معلومات «الأخبار» أنّ «تاتش» قدّمت أيضاً كل ما طُلب منها. وبذلك، تكون الشركتان قد استجابتا لجميع الطلبات التي تلقّتاها، فيما لا تزال الهيئة تربط تخصيص التردّدات باستكمال المُعطيات الفنية ودراستها، من دون أن يتّضح ما إذا كانت هناك مُستندات ناقصة، أم أنّ البيانات المُقدّمة لا تزال قيد الدرس.



(هيثم الموسوي)

اللافت أنّ الهيئة الناظمة للاتصالات تتحدّث عن تردّدات لمشاريع تجريبية. فقد أجابت الهيئة ردّاً على أسئلة «الأخبار» بأنها «تعتزم تخصيص التردّدات اللازمة لشركتي ألفا وتاتش لتنفيذ مشاريع تجريبية لهذه التقنية، وذلك بعد استكمال المُعطيات والبيانات الفنية المطلوبة من الشركتين ودراستها». ويأتي ذلك رغم أن «ألفا» سبق أن أعلنت تشغيل الجيل الخامس في نطاقات محدودة. وهذا يطرح تساؤلاً عن طبيعة التردّدات المُستخدمة حالياً، والفرق بين التشغيل القائم والمشاريع التجريبية التي تتحدّث عنها الهيئة، وما إذا كان تخصيص التردّدات الجديدة شرطاً لتوسيع التغطية، أم أنّ هناك متطلبات تنظيمية أخرى لم تُستكمل بعد.

ولا تقتصر المشكلة على مسألة التردّدات، بل هناك تكملة لهذه الرواية تتعلق بكون التردّدات المُخصّصة أو التي يُفترض تخصيصها لشركتي الخلوي لتشغيل محطات الجيل الخامس، مشغولة حالياً من عدد من شركات القطاع الخاص التي تستخدمها لتحقيق أرباح هائلة، وهي لا تنوي الاستغناء عنها حالياً، وتقاوم ذلك من خلال علاقتها المرضية مع الوزير ومستشاريه وشقيقته التي تُعدّ بمثابة وزير الظل في الوزارة.

وتتحدث المصادر عن ضغوط تمارسها شركات خاصة مُزوّدة لخدمات نقل المعلومات (DSP)، خشية أن يؤدي التوسّع في خدمات الجيل الخامس إلى انتقال جزء من مشتركيها إلى شبكات الخلوي، وهناك ضغوطات سياسية تمارس في هذا السياق. وبحسب المعلومات، فإنّ تضارب المصالح التجارية يزيد تعقيد ملف التردّدات، في وقت يُفترض أن تتولى الهيئة الناظمة إدارته وفق معايير واضحة توازن بين حقوق المستخدمين الحاليين ومتطلبات إدخال التقنيات الجديدة. إلا أنّ حجم هذه الضغوط ومدى تأثيرها الفعلي في قرارات الهيئة لا يزالان غير محسومَيْن.

ويزيد الأمر تعقيداً استمرار الخلافات بين وزير الاتصالات شارل الحاج والهيئة الناظمة بشأن الصلاحيات وآلية إدارة الملفات التنظيمية. فبحسب مصادر مطّلعة، لا تسير العلاقة بين الطرفين بسلاسة، وسط محاولات للحدّ من دور الهيئة أو تجاوزها في بعض القرارات، فيما يُفترض أن تتولى، بموجب الإطار التنظيمي للقطاع، إدارة الطيف الترددي وتخصيصه ومراقبة استخدامه. وتنعكس هذه الخلافات على وتيرة معالجة الملفات، ومنها الجيل الخامس، الذي يحتاج إطلاقه على نطاق واسع إلى تنسيق تقني وتنظيمي مستمر بين الوزارة والهيئة والشركتين المشغّلتين. والمُفارقة أنّ الوزير الذي أعلن انطلاق المشروع بالتعاون مع الهيئة الناظمة، بعد أيام من إعادة تفعيلها، يواجه اليوم خلافات معها في مرحلة يُفترض أن تكون مُخصّصة للتنفيذ.

> **يبدو أن شركات القطاع الخاص تحاول منع إعادة تنظيم الطيف الترددي**

حتى لو حُسم ملف التردّدات، تبقى عقبة البنية التحتية. فشبكات الجيل الخامس لا تعتمد على التردّدات وحدها، بل تحتاج إلى محطات وتجهيزات وقدرات نقل بيانات تستوعب السرعات المرتفعة والطلب المتزايد على الخدمة. كما أنّ استخدام نطاقات ترددية أعلى لتوفير سرعات كبيرة قد يستدعي زيادة كثافة المحطات، نظراً إلى ضيق نطاق تغطيتها مقارنة بالتردّدات المنخفضة. وبالتالي، فإنّ تشغيل عدد محدود من المحطات لا يعني الجهوزية لتوفير تغطية واسعة للمشتركين.

10 ملايين دولار لترميم شبكة قديمة

علمت «الأخبار» أنّ وزير الاتصالات شارل الحاج أعطى موافقته لإحدى شركتَي الخلوي على تنفيذ أعمال إصلاح وتأهيل للشبكة القائمة، بكلفة تُقدّر بنحو 10 ملايين دولار. وتثير هذه الموافقة استغراب مصادر في القطاع حيث تتساءل عن جدوى إنفاق هذا المبلغ على شبكة قديمة، بدلاً من توجيهه نحو تطوير البنية التحتية اللازمة للانتقال إلى الجيل الخامس. وتلفت المصادر إلى أنّ الإشكالية لا تكمن في ضرورة صيانة الشبكات القائمة لضمان استمرار الخدمة، بل في طبيعة الأعمال التي ستُنفق عليها الأموال ومدى قابليتها للاستفادة منها مستقبلاً عند الانتقال إلى 5G.

مقالة

ما لم تحسمه الحرب قد تحسمه موازين المرحلة المقبلة

علي حيدر

لا يكاد يمرّ يوم من دون محاولة تقديم المُتغيّرات العسكرية والسياسية في لبنان والمنطقة بوصفها دليلاً على أن المقاومة فقدت قدرتها على التأثير، وأن مستقبلها بات رهينة موازين قوى لا تملك تغييرها. وتلتقي هذه المحاولات عند خلاصة واحدة: استمرار الضغوط الإسرائيلية والأميركية سيؤدي، عاجلاً أم آجلاً، إلى إخضاع المقاومة وفرض الشروط المطلوبة على لبنان. فيما الرهان على تغيير المسار ليس سوى إنكار للواقع.

لكنّ الخلل الأساسي في هذا المنطق أنه يقرأ جانباً واحداً من المشهد، ويتعامل مع المُتغيّرات السلبية باعتبارها عوامل نهائية، ويتجاهل مُتغيّرات أخرى قد تؤسّس لمسار مختلف، تكون نتيجته تراجع الاحتلال الإسرائيلي وانسحابه، لا تحقيق أهدافه القصوى. وتقدّم التجربة التاريخية للمقاومة في لبنان مدخلاً مهماً لفهم هذه المفارقة. في الثمانينيات والتسعينيات، كان التفوّق الإسرائيلي أكثر وضوحاً، وإمكانات المقاومة محدودة قياساً بما امتلكته لاحقاً. ومع ذلك، لم تؤدّ هذه الفجوة إلى تثبيت الاحتلال. فقد راكمت المقاومة الخبرة والقدرات، ونجحت في رفع كلفة بقائه، إلى أن انسحبت إسرائيل عام 2000، من دون إغفال العاملين السوري والإيراني في معادلات الردع العملياتية والاستراتيجية التي وفّرت للبنان مظلة حماية وأمن على مدى عقود.

في تلك المراحل كان يُنظر إلى المقاومة كخيار انتحاري، وسادت تقديرات بأن إسرائيل لن تنسحب قبل تفكيك المقاومة، وأن استمرار المواجهة لن يؤدي إلا إلى مزيد من الخسائر. وذهب بعضهم إلى اعتبار المقاومة مجرد ورقة سورية تُستخدم لتحسين شروط التفاوض. لكنّ إسرائيل انسحبت من لبنان، وبقيت في الجولان، ولم تُبرم اتفاقية سلام مع دمشق.

تكشف هذه التجارب حدود القراءة الجامدة لموازين القوى. فالتفوّق العسكري لا يمنح صاحبه بالضرورة القدرة على فرض النتائج السياسية التي يريدها، من دون التقليل من شأن إعادة إسرائيل النظر في عقيدتها الأمنية، وغياب العمق الجغرافي الذي وفّرته سورياً للمقاومة سابقاً، وازدياد الضغوط الداخلية على بيئتها الاجتماعية والمالية، فيما أصبح التدخل الأميركي في إدارة المواجهة الإقليمية أكثر مباشرة.

لا يمكن بناء تقدير جدّي على تجاهل هذه التحوّلات. لكنها ليست كل المشهد. ففي مقابل الخسائر الكبيرة والمفاجآت العسكرية التي حقّقتها إسرائيل، لم تنتهِ الحرب بالقضاء على المقاومة، ولا بفرض الشروط السياسية والأمنية التي طرحها العدو. وأظهرت المواجهة أن إلحاق ضرر بالغ بالبنية العسكرية والتنظيمية لا يعني بالضرورة إنهاءها، أو الحؤول دون إعادة بنائها.

وهذا التمييز أساسي لفهم المرحلة المقبلة. تستطيع إسرائيل مواصلة الضربات، لكنها تواجه تحدّياً مختلفاً حين يتعلق الأمر بتحويل نتائج عملياتها العسكرية إلى واقع أمني وسياسي مستقر. وكلما تعذّر تحقيق الأهداف النهائية بالقوة، ازدادت الحاجة إلى البحث عن ترتيبات سياسية، وأصبح استمرار الاحتلال نفسه جزءاً من المشكلة التي ينبغي معالجتها.

وهنا تبرز أهمية العامل الزمني. فالحروب لا تُحسم بالضرورة في اللحظة التي يبلغ فيها أحد الأطراف ذروة تفوّقه. وقد تتبدّل الحسابات حين يتضح أن المكاسب العسكرية لا تفتح الطريق إلى تسوية بالشروط المطلوبة، وأن مواصلة الضغط لا تضمن الوصول إلى نتيجة أفضل.

ومن هذه الزاوية، لا يشكّل صمود المقاومة ضمانة بحدّ ذاته للتحرير، لكنه يحافظ على أحد الشروط التي تجعل الانسحاب الإسرائيلي خياراً مطروحاً. وإذا اقترن هذا الصمود باستعادة القدرة على التأثير، وبظروف إقليمية ودولية مؤاتية، فقد تتسع الفجوة بين ما تستطيع إسرائيل تحقيقه عسكرياً وما يمكنها تثبيته سياسياً.

أمّا داخلياً، فقد أظهرت الضغوط على السلطة اللبنانية حدود الرهان على توظيف الانقسام السياسي لحسم مسألة المقاومة. فالدولة تواجه معضلة تتصل بقدرتها على فرض ترتيبات أمنية في ظل استمرار الاحتلال والاعتداءات، ومن دون توافق وطني على بديل يضمن حماية لبنان.

ويضاف إلى ذلك المُتغيّر الإقليمي، الذي قد يكون الأكثر تأثيراً في المرحلة المقبلة. فصمود إيران في مواجهة الضغوط العسكرية الأميركية والإسرائيلية، واستمرار حضورها في معادلات المنطقة، يفتحان الباب أمام سيناريو مُغاير لذلك الذي بُني على إضعافها وإخراجها من معادلة الصراع. وتشير المؤشرات إلى أن استمرار هذا الصمود قد يتيح لطهران الانتقال إلى موقع تفاوضي أقوى، بما يجعل التسويات الإقليمية أكثر ارتباطاً بمعالجة الجبهات المفتوحة، ومنها الجبهة اللبنانية. وبذلك، لا يعود مستقبل الوجود الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية مرتبطاً بالتوازن العسكري المباشر مع المقاومة وحده، بل يدخل أيضاً في حسابات إقليمية أوسع، تتصل بكلفة استمرار المواجهة، ومستقبل الترتيبات الأمنية، وحدود القدرة الأميركية على إدارة أزمات متزامنة.

> **صمود إيران هو المُتغيّر الإقليمي الأكثر تأثيراً في المرحلة المقبلة**

هنا تتضح ثغرة التقديرات التي تبني استنتاجاتها على الخسائر التي تكبّدتها المقاومة وحدها. فهي تفترض أن ما حقّقته إسرائيل عسكرياً سيتحوّل تلقائياً إلى مكاسب سياسية دائمة. لكنها تتجاهل استمرار المقاومة، والصعوبات التي تعترض فرض إملاءات العدو، والمتغيّرات الإقليمية التي قد تعيد تشكيل شروط المواجهة. كما تغفل أن تبدّل المصالح والحسابات الإقليمية والدولية، في ضوء صمود المقاومة وبيئتها الاجتماعية، قد يشكّل شرطاً أساسياً لتحويل هذه المُتغيّرات إلى مكاسب للبنان وجنوبه. فهذه العوامل ليست افتراضات خارج المشهد، بل عناصر حاضرة فيه، ولا يجوز استبعادها من أي تقدير لمجرد أن إسرائيل لا تزال تحتفظ بتفوّق عسكري واضح. وعليه، فإن احتمال استمرار الضغوط الإسرائيلية يقابله مسار تتجدّد فيه قدرة المقاومة على التأثير، وتتطور التوازنات الإقليمية في اتجاه ترتيبات تجعل الانسحاب من لبنان جزءاً من أي استقرار قابل للاستمرار. وفي هذا المسار، لا يكون التحرير مجرد استعادة لنتيجة تاريخية سابقة، بل مخرجاً سياسياً واستراتيجياً قد تفرضه مجدّداً صعوبة تثبيت الاحتلال، وعجز القوة العسكرية وحدها عن إنهاء الصراع.

التحوّل الذي ينبغي مراقبته ليس ما خسرته المقاومة، بل ما إذا كانت إسرائيل قادرة على تحويل ما حقّقته إلى واقع دائم. وإذا استمر تعذّر ذلك، مع بقاء المقاومة وتطور قدرتها على التأثير وتغيّر البيئة الإقليمية، فإن الانسحاب الإسرائيلي يصبح نتيجة منسجمة مع اتجاه هذه التحوّلات، لا مجرد رهان قائم على الأمل.

وهنا تكمن المفارقة التي يغفلها خطاب التهوين: فالمُتغيّرات التي انتجت المرحلة الأكثر صعوبة في تاريخ المقاومة قد تتفاعل، مع عوامل أخرى، لتفتح طريقاً جديداً نحو التحرير. ولن تتحدد النتيجة بحجم التفوّق العسكري في لحظة معينة، بل بقدرة كل طرف على تحويل هذا التفوّق، أو الصمود في مواجهته، إلى واقع سياسي قابل للاستمرار.

الكرة اللبنانية

المنتخبان «الأول» و«الأولمبي» في العراق: حدثٌ... نادراً ما يحصل

عبد القادر سعد

يستقل منتخبا لبنان الأول والأولمبي فترة التوقف الدولية ودخول النشاط المحلي على صعيد بطولة الدرجة الأولى في فترة راحة، لخوض عدد من المباريات التحضيرية لكلا المنتخبين استعداداً للاستحقاقات المقبلة.

بين أول أمس وأمس وصل المنتخبان اللبنانيان إلى العراق، حيث سيشارك المنتخب الأول في دورة البصرة الدولية الودّية التي تضم منتخبات العراق وفلسطين وإيران ولبنان وتنطلق يوم الجمعة بلقاء منتخبي لبنان والعراق. هو المعسكر الثاني للمنتخب اللبناني بقيادة المدير الفني الجزائري مجيد بوقرّة. المعسكر الأول بدأ في قطر وانتهى في قرغيزستان. أمّا الثاني فسيمتد على مدى ثمانية أيام لكن بمنافسات مختلفة عن المعسكر الأول. فالمنتخب اللبناني سيلعب مباراتين في دورة تضم منتخبين شاركا في كأس العالم 2026 وهما العراق وإيران، وثالث متأهل إلى كأس آسيا 2027 هو منتخب فلسطين. من أسماء المنتخبات يمكن معرفة مستوى المباريات التي سيخوضها منتخب لبنان بعد أن لعب مع المالديف وقيرغزستان في المعسكر الأول.

لا شك أنها جرأة من المدرب بوقرّة أن يطلب المشاركة في دورة بهذا المستوى، وثقة من الاتحاد اللبناني بالمشروع الذي يعمل عليه المدرب الجزائري فوافق على المشاركة في الدورة. قوة المنتخبات المنافسة تحدّث عنها بوقرّة في مؤتمر الصحافي الذي عقده الخميس الماضي وأعلن عن تشكيلته للدورة الودية، إذ اعتبر بوقرّة أن الوقت قد حان للاعبيه كي يخوضوا مباريات على مستوى أعلى وفيها ضغوط من مستوى آخر، كما قال في المؤتمر الصحافي.

وإلى جانب أهمية الدورة للمنتخب بشكل عام، فإنها ستكون فرصة لظهور النجم اللبناني - الألماني رضا خضرة للمرة الأولى بقميص منتخب لبنان. كما ستكون فرصة لعودة اللاعبين حسن فرحات وحسين منذر إلى صفوف المنتخب. كان من المُفترض أن ينضم أيضاً لاعب جديد هو الحارس جوي بتروني لكنه اعتذر عن عدم الالتحاق بالمنتخب لأسباب تتعلّق بضرورة تواجده في الولايات المتحدة حيث يخوض مفاوضات لتجديد عقده مع فريق سان أنطونيو الأميركي. بتروني لم يغلق الباب أمام احتمال انضمامه إلى المنتخب الأول حيث أكّد للمسؤولين في المنتخب عن رغبته القوية في اللعب مع منتخب لبنان، لكن حالياً يفضّل البقاء في الولايات المتحدة. اعتذار بتروني فتح الباب أمام حارس الصفاء أنطوان الدويهي ليكون مع المنتخب كحارس ثالث، حيث بادرت إدارة المنتخب سريعاً إلى ترتيب الإجراءات للدويهي كي يكون مع البعثة. هذه الإدارة بدا وكأنها ستكون في مأزق جديد على صعيد حراسة المرمى، حيث خرج الحارس الأول في المنتخب مصطفى مطر مُصاباً خلال مباراة فريقه النجمة مع العهد في الأسبوع السادس من الدوري اللبناني يوم الأحد الماضي. حينها بدأ الحديث عن أن مطر لن يلتحق بالمنتخب في اليوم التالي، لكنّ المسؤولين في المنتخب تحرّكوا سريعاً حيث قام طبيب المنتخب الدكتور الفرد خوري بإجراء الصور والفحوصات اللازمة لمطر صباح الإثنين للوقوف على حالته. وتبيّن أن مطر لا يعاني من إصابة تبعده عن المنتخب، ليعود حارس النجمة ويسافر مع بعثة المنتخب. لكنّ هذه البعثة سيكون غائباً عنها لاعبٌ واحد هو قائد الدفاع بيدرو بوديب الذي تعذّر انضمامه إلى المنتخب اللبناني بسبب تعرّضه لشدّ عضلي كما أفادت إدارة نادي باتشوكا المكسيكي القيّمين على المنتخب مع إرسال تقرير طبي عن حالة بوديب.

البعثة اللبنانية وصلت إلى العراق أول من أمس، حيث انضم إليها خضرة ليبدأ الاستعداد لمباراة العراق الجمعة، حيث أقيم التمرين الأول أمس تحضيراً للمباراة، التي ستكون الأولى قبل أن يلتقي منتخب فلسطين يوم الثلاثاء في 17 الجاري.

وفي مكان آخر من العراق، وصلت بعثة منتخب لبنان الأولمبي (دون 23 عاماً) أمس إلى مدينة النّاصرية العراقية، للانخراط في معسكر تدريبي خارجي يتخلّله خوض مباراتين وديتين أمام نظيره العراقي وذلك في إطار البرنامج الإعدادي الذي وضعه الجهاز الفني استعداداً للاستحقاقات الرسمية المقبلة.

هو المعسكر الأول للمنتخب الأولمبي خارج لبنان، بعد أن خضع اللاعبون لمعسكر في طرابلس قبل شهرين بقيادة المدير الفني الجديد للمنتخب الكابتن باسم مرمر.

معسكر العراق سيتضمن مباراتين وذلك مع أصحاب الأرض يومي السبت 14 تشرين الثاني الجاري عند الساعة الخامسة مساءً بتوقيت بيروت، والثلاثاء 17 منه عند الساعة الثالثة عصراً، على ملعب الناصرية الدولي. هي محطة تحضير للاستحقاقين المقبلين للمنتخب الأول، حيث يشارك «منتخب المستقبل» في بطولة غرب آسيا المُقرّر إقامتها خلال أيام الفيفا في شهر آذار، والأهم التصفيات المؤهلة إلى كأس آسيا في شهر حزيران المقبل.

وتضم بعثة منتخب لبنان الأولمبي 24 لاعباً، بينهم أربعة لاعبين محترفين في الخارج، على أن يلتحقوا بالبعثة في العراق فيما غادر بقية اللاعبين من بيروت، وجاءت أسماء اللاعبين على الشكل الآتي:

حراس المرمى: حسن حيدر (النجمة)، بهاء العبدالله (طرابلس)، جوزيف بيطار (السلام زغرتا)، جوشوا لقيس (BULLS FC ACADEMY).

خط الدفاع: محمد الجمال وفضل عاصي (شباب الساحل)، قاسم وطفا (الأنصار)، جو خواجة (السلام زغرتا)، حسن جعفر (النجمة)، آدم قبيسي (الإخاء الأهلي عاليه)، جوزيف الحاج (SV GONSENHEIM)، وحسن محمد (SPORTFREUNDE LOTTE).

خط الوسط: حسن سلامة وعلي عطوي (العهد)، عبدالله دواك (الصفاء)، جعفر الدالي (الإخاء الأهلي عاليه)، فؤاد خواجة (السلام زغرتا)، مايكل شحادة (الجزيرة الأردني)، خط الهجوم: كريم قاسم وفادي الزيات (التضامن صور)، علي فقيه (جويا)، حسين سلايني (النجمة)، هادي دويك (المبرة)، كريم سليم (الصفاء).

أمّا على صعيد الجهازين الفني والإداري فهو يضم:

باسم مرمر (مديراً فنياً)، فؤاد بلهوان (مدير المنتخب)، فؤاد حجازي (مدرباً مساعداً)، محمد مرتضى (مدرباً مساعداً)، وحيد فتال (مدرب حراس مرمى)، حسين علاء الدين (معالجاً فيزيائياً)، عيد قمر (مسؤول تجهيزات).



لاعبو المنتخب الأولمبي مباراتين وديتين مع منتخب العراق (موقع الاتحاد اللبناني)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي زينب مزيحم وعُضوية القاضيين كرم فواز وباولا الجميل.

المُستدعى ضدهم: زينة علي عز الدين - علي محمد حسن محمد علي الزين - جهاد محمد حسن محمد علي الزين - هنادي حسين الزين - علي إبراهيم مكة - سكنة كرم فرحات - وفاء إبراهيم حيدر المجهولي محل الإقامة لاستلام نسخة عن الأوراق رقم 2026/183 المُقامة من محمد علي فرحات وكيله المُحامي حسين صبحي قرقماز بموضوع قسمة عقارية للعقار رقم /2621/ من منطقة عنقون العقارية واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمُعاملة التنفيذية رقم 2026/188 غُرفة الرئيس القاضي نور الحاج.

لإبلاغ المنفذ ضده: علي نور الدين مجهول محل الإقامة الحُضور بالذات أو بواسطة وكيله القانوني إلى هذه الدائرة لاستلام الإنذار التنفيذي ومربوطاته في المُعاملة المُقدمة من طالب التنفيذ إبراهيم الخطيب وكيلته المُحامية باسمة عثمان بموضوع تنفيذ الحُكم الصادر عن جانب محكمة صيدا المُنفردة الناظرة بالقضايا العقارية تاريخ 2025/12/8.

وعليه اتخاذ محل إقامة مُختار ضمن نطاق الدائرة وإلا فكل تبليغ له بعد انقضاء مُهلة النشر والإنذار بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة إعلانات الدائرة يعتبر قانونياً.

رئيس القلم
أحمد عبد الله

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب إبراهيم عبد القادر خياطه وكيل المُشترية رنا محمد فيصل نوري سند تمليك بدل ضائع باسم البائع أحمد إبراهيم دعبول (سوري) بالرقم 11 من العقار /1634/ منطقة المصيطبة العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان

صادر عن محكمة الدرجة الأولى في حلبا الناظرة بالدعاوى العقارية غُرفة بقية الأوراق والقرارات باستئناف الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمُعاملة التنفيذية رقم 2026/188 غُرفة الرئيس القاضي نور الحاج.

لإبلاغ المنفذ ضده: علي نور الدين مجهول محل الإقامة الحُضور بالذات أو بواسطة وكيله القانوني إلى هذه الدائرة لاستلام الإنذار التنفيذي ومربوطاته في المُعاملة المُقدمة من طالب التنفيذ إبراهيم الخطيب وكيلته المُحامية باسمة عثمان بموضوع تنفيذ الحُكم الصادر عن جانب محكمة صيدا المُنفردة الناظرة بالقضايا العقارية تاريخ 2025/12/8.

وعليه اتخاذ محل إقامة مُختار ضمن نطاق الدائرة وإلا فكل تبليغ له بعد انقضاء مُهلة النشر والإنذار بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة إعلانات الدائرة يعتبر قانونياً.

رئيس القلم
أحمد عبد الله

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب إبراهيم عبد القادر خياطه وكيل المُشترية رنا محمد فيصل نوري سند تمليك بدل ضائع باسم البائع أحمد إبراهيم دعبول (سوري) بالرقم 11 من العقار /1634/ منطقة المصيطبة العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان

صادر عن محكمة الدرجة الأولى في حلبا الناظرة بالدعاوى العقارية غُرفة بقية الأوراق والقرارات باستئناف الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان

صادر عن دائرة التنفيذ في طرابلس

طلبت زينا أحمد عدنان معصراني ورنا أحمد عدنان معصراني وسمارة أحمد عدنان معصراني وفدى أحمد عدنان معصراني سند بدل ضائع للعقار /260/ مقسم 10 بلوك B زيتون طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب جهاد عماد شلق بالوكالة عن دلال أنور عدره بصفتها أحد ورثة المرحوم بسام أنور عدره سند بدل عن ضائع للعقار /921/ منطقة النخلة العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري طرابلس

طلب خالد محمد الحلبي بوكالته عن محمد الحاج علي الحلبي بصفته أحد ورثة فدا محمد الحلبي سند بدل ضائع للعقار /3428/ مقسم 14 و/2514/ مقسم 7 بساتين طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار

طلب محمد خضر حسين بوكالته عن هاشم وسهيل وفادي وحاتم وناجيا ووفاء أولاد عبدو الحلبي وأميره صبحي الحلبي سندات تمليك بدل ضائع بخصصهم بالعقار /402/ المقسم 27 البلوك E و36 F منطقة حلبا.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري
رانى حيدر

إعلان

صادر عن محكمة الدامور المدنية الناظرة في القضايا العقارية. القاضي شربهان الشعار.

تدعو هذه المحكمة كُل من المدعى عليهم: نده أحمد الشيخ وفادية محمد سليم البزري وريتا وجورج ميشال كحالة الحُضور إليها بالذات أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الحُكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2013/1/30 برقم قرار 2013/7 والذي قضى برد الدعوى عن المُدعى عليهما: ريتا وجورج كحالة وإخراجهما من المُحاكمة وشطب إشارة الدعوى عن الصحيفة العينية للعقار رقم /8/ جدرا وإلزام المُدعى عليهما: نده أحمد الشيخ وفادية محمد سليم البزري بإعطاء حق مُرور لمصلحة العقار رقم /10/ جدرا على عقارهما رقم /7/ جدرا وذلك وفقاً للشكل المُحدد في تقرير الخبير المُؤرخ في 2012/3/19 لا سيما البند /1/ منه وعلى أن يكون المُصور الذي يحمل الإقتراح /1/ المرفق بالتقرير المذكور جزءاً لا يتجزأ من هذا الحُكم وعلى أن يكون عرض الممر أربعة أمتار فقط.

وإلزام المُدعى بأن يدفع للمُدعى عليهما: نده أحمد الشيخ وفادية محمد سليم البزري مبلغ وقدره: (ثلاثة وأربعون ألف ومائة وعشرون دولاراً أميركياً) مُناصفة فيما بينهما وذلك كتعويض مُقابل حق المُرور وبشطب إشارة الدعوى عن الصحيفة العينية للعقار رقم /7/ و/10/ جدرا وتضمين المُدعى عليهما: نده الشيخ وفادية البزري النفقات كافة وذلك في مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وفي حال تخلفكم عن الحُضور يُصبح الحُكم قطعياً بحقكم.

رئيس الكتبة
دلال الزين

إعلان قضائي

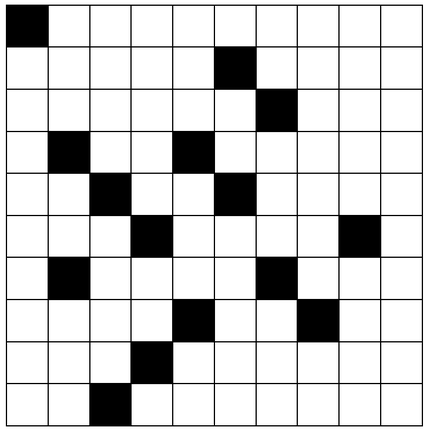
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي زينب مزيحم وعُضوية القاضيين كرم فواز وبولا الجميل.

المُستدعى بوجهها: ليا جرجس الناشف والمجهول محل إقامتها الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحُكم رقم 2026/198 تاريخ 2026/9/17.

والمُقام من عمر وفادي الناشف والذي قضى باعتبار العقار /825/ مغدوشة غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ المُختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.

رئيس القلم
سلام الغوش

كلمات متقاطعة 5228



أفقيا

1- مخرج لبناني راحل - 2- رتبة عسكرية - مدينة انكليزية - 3- طين رقيق ممزوج بالماء - عاصمة كازاخستان - 4- أميرة إنكليزية راحلة - قل ماء الينبوع - 5- اقطع اللحم قطعاً صغيرة - حرف جر - حرف عطف - 6- شدّة وقوة - لباس الميت - 7- نطق بالكلام - شديد الخصومة والعداوة - 8- تُقال في لعبة الطاولة - سخّن الماء - غير متزوج - 9- مملكة مصرية - من الأشجار - 10- مدينة قبرصية - حسب السكان وأحصاهم

عمودياً

1- وزير خارجية عربي راحل - 2- يزيل اثره - ماركة الات كهربائية - 3- شاعر فرنسي راحل يُعتبر من رؤاد الرمزية - اغلظ أوتار العود - 4- حُب - من الحيوانات - طليقاً - 5- متشابهان - نوع من الزبيب - 6- اضع خفية - اصبح الطعام غير صالح للاكل - عاصفة بحرية - 7- مدينة ومنتجع روسي فاخر - صوت الطفل إذا بكى - 8- مأوى الماشية - ما جُمع من الثلج - 9- تدنّس الثوب - للتافف - غرس - 10- كاتب واديب لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جولي اندروز - 2- هيلا سيلاسي - 3- رُح - لازانيا - 4- كت - سكر - مدّ - 5- أميري - وي - 6- رم - لبنان - 7- ابا - باي - ما - 8- باندا - اجدب - 9- رش - برق - وحي - 10- شاه ايران

عمودياً

1- جهر - الأبرش - 2- ويحكم - باشا - 3- ل ل - تيران - 4- يال - رم - دبا - 5- اساسي - باري - 6- نيزك - لا - قر - 7- دلأ روبيا - 8- ران - ين - جون - 9- وسيم - امدح - 10- زياد بن ابيه

sudoku 5228

		8		2		6		
6	1		7					
2			1		8			
	3				1		5	9
	6			4				
8	9		3	5		1		4
					3			7
9		4	2		5	3		6
	2		4			9		

حلول الشبكة السابقة

6	4	1	5	8	7	2	9	3
8	3	5	1	9	2	7	4	6
9	2	7	4	6	3	5	8	1
1	9	8	7	4	5	6	3	2
4	5	6	2	3	8	1	7	9
3	7	2	6	1	9	8	5	4
5	6	9	8	2	4	3	1	7
2	8	3	9	7	1	4	6	5
7	1	4	3	5	6	9	2	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 525

كلمة السر من 8 حروف: أسلوب خاص في قواعد الدبلوماسية وشؤون الدولة

الخصوصيات - الاستماع - احترام - آداب - ببروقراطي - تعامل - حدث - حس - دافع - ذوق - سلبي - سلوك - عز - فرق - فن - قواعد - لياقة - لبق - محفز - ملزم - مهن

ي	ط	ا	ر	ق	و	ر	ي	ب	ب
آ	ر	ا	ل	ا	س	ت	م	ا	ع
م	د	ق	و	ا	ع	د	ة	ت	ن
ل	ح	ا	ن	و	ذ	ق	ع	م	ه
ز	س	ف	ب	و	ا	ا	د	ا	م
م	س	و	ق	ي	م	ز	ا	ر	ت
ز	ع	ل	ل	ح	ف	ف	ت	ف	ف
ق	ب	ل	و	ك	د	ح	ع	ح	ر
س	ل	ب	ي	ك	ث	م	و	ا	ق
ل	ا	ل	خ	ص	و	ص	ي	ا	ل

حلول الشبكة السابقة: سلطنة عُمان

عملية حسابية 525

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

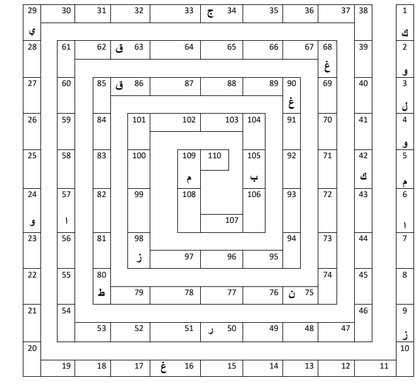
	−		⁒		=	23
⁒	■	X	■	X	■	
3	X		X		=	36
+	■	⁒	■	X	■	
	X		⁒	5	=	18
=	■	=	■	=		
44		9		60		

حلول الشبكة السابقة

30	X	2	⁒	6	=	10
X	■	X	■	X	■	
3	X	17	−	2	=	49
⁒	■	+	■	X	■	
6	X	9	⁒	3	=	18
=	■	=	■	=		
15		43		36		

شبكة العنكبوت 525

إعداد نعوم مسعود



1 – 6 مدينة اميركية في ولاية ميشيغان
5 – 16 مؤسس موقع التواصل الاجتماعي « فايس بوك »
16 – 34 صحافي تونسي رئيس مجلس ادارة شبكة المدارين الاعلامية
23 – 27 عملية شد ما ارتخى من اوتار العود وضبط النغمات لتتوافق مع بعضها بشكل صحيح
26 – 34 شاعر لبناني راحل له « ديوان » الرأس المقطوع »
33 – 39 ريوديو على الأسلحة
38 – 45 أعلى بحيرة في العالم
44 – 51 لاعب كرة قدم برازيلي
50 – 55 دولة افريقية عاصمتها كيغالي
54 – 58 عاصمة السنغال
57 – 63 لقب نبيل اوروبي تاريخي
63 – 67 ادوات منفجرة
66 – 72 دولة أوروبية
71 – 75 بلدة لبنانية في قضاء صور
75 – 83 عملة ومغنية جزائرية من أصول فلسطينية تقيم في سوريا من اغانيها « اريد ارتاح »
83 – 93 شاعر غنائي لبناني راحل اعطى ملحم بركات اغنية « على بابي واقف قمرين »
92 – 95 الحرف الثاني في الأبجدية الافريقية
94 – 98 نهر انكليزي
98 – 110 شاعر جاهلي من اصحاب المعلقات يُعتبر من اشهر شعراء عصره

حل شبكة العنكبوت السابقة

البرتقال - العصفور الطائر - رفيق علي احمد - مدغشقر - قرغيزستان - تانارو - روح يا زمان - مانتوفا - فارادای - اي شيء في العهد اهدي اليك - كفرحي - حيرام - مايوتو - نوغو - واسط - طنطاوي جوهري - ريفردي - دبنا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5228

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائية أميركية أفريقية (1931-2019). نالت جائزة نوبل في الأدب عام 1993

5+6+7+2+4+3 = عاصمة جزر القمر ■ 1+8+9 = ذكر الماعز ■ 11+10 = عاصفة بحرية

حل الشبكة الماضية: **فيصل الياسري**

قضية اليوم

«الأخبار» تنشر وثائق فلسطينية حول خلافات «سكان المقاطعة» (2/1)

صراعات «فتح» على سلطة بلا دور

القدس - **الأخبار**

قبيل موعد الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية بأيام، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 10 تشرين الأول 2026، قراراً بإلغائها، ودعا إلى عقد انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة بتاريخ 11 أيلول 2027. وكان عباس قد أصدر مرسوم الدعوة للانتخابات في 9 تموز 2026، على أن يجري الاقتراع في 28 تشرين الثاني 2026.

لكن منذ صدور مرسوم الانتخابات في تموز الماضي، وعجلة المؤامرات السياسية «الفتحاوية» بدأت، ولا سيّما أن المرسوم أتى بعد المؤتمر العام الثامن لحركة فتح الذي انتخب لجنة مركزية «جديدة»، ومجلساً ثورياً بوجوه جديدة. وكان من نتيجة هذا المؤتمر أن ظهر على ساحة «فتح» ياسر عباس نجل رئيس السلطة وزعيم فتح ومنظمة التحرير، والتي تجمع آراء من داخل حركة فتح أنه فرض فرضاً على الحركة، بدءاً من تعويمه في ساحة لبنان خلال السنة الماضية. ولا سيّما بعد زيارة والده إلى لبنان واللقاء الذي جمعه بالرئيس اللبناني جوزاف عون، والخلاف الذي نشأ بعد ذلك بين ياسر والسفير الفلسطيني حينها أشرف دبور، الذي تمكّن ياسر مع أقطاب له في لبنان، لبنانيين وفلسطينيين، من زجّ دبور في السجن.

«انتخاب» ياسر في اللجنة المركزية، فتح باب التحليلات الفلسطينية والعربية والإسرائيلية على أكثر من باب، منها حماية ياسر بعد وفاة أبيه، ومنها وهي الأساس، وراثة أبيه، وهذه الأخيرة لها من يرفضها رفضاً كاملاً من «حيتان فتح» كأعضاء اللجنة المركزية حسين الشيخ وجبريل الرجوب، وغيرهما.

في المقلب «الفتحاوي» الآخر، هناك رافض ليس لياسر عباس فقط، بل لوالده في شكل حكمه الحالي، هو رئيس التيار الإصلاحي في الحركة المنشق عنها محمد دحلان المقيم في الإمارات، والذي على مرّ السنين الماضية، كوّن أنصاراً له في الضفة الغربية وقطاع غزة، وساحات أخرى، كلبنان. وخلال الإعداد للانتخابات التشريعية، جرت محادثات مشمرة بين «تيار دحلان» وحركة حماس، وأثمرت عن ائتلاف في الانتخابات، وافقت عليه حركة الجهاد الإسلامي.

هذا الائتلاف أطلق ناقوس الخطر لدى «فتح» السلطة، فاستشعروا الخطر القادم، تحديداً وأن «السلطة» تدرك تدهور شعبيتها في الشارع الفلسطيني، في الداخل والخارج، وتدرك أن تحالف دحلان وماله، و«حماس» و«الجهاد» وحضورهما في المقاومة، كفيل بالإطاحة بـ«سلطة عباس» ومكوناتها الحالية.

هذا الأمر فتح الأجواء نحو محادثات كبيرة على أكثر من مستوى، بين أقطاب مركزية «فتح» حسين الشيخ وجبريل الرجوب الذي استنكف لمدة من الزمن عن حضور اجتماعات المركزية، ليصل إلى تسوية داخلية، عاد بموجبها إلى حضور الاجتماعات، ومارس مهامة أميناً للسر، مع اعتراف للشيخ الذي حصد أصوات أقل من الرجوب، بصلاحيات أوسع مما يستحق، ليبقى محمود العالول خارج الاتفاق.

أما المستوى الآخر، فأيضاً قاده الشيخ مع «التيار الإصلاحي» الذي يضع شروطاً لصالحة فتحاوية فتحاوية.

وبينما يقوم الشيخ بذلك، يلتئم معه في هذا الحراك ماجد فرج، الذي يجد تقاطعات عدة مع الشيخ، تحديداً في شيطنة حركة «حماس» لدى دول إقليمية فاعلة في الملف الفلسطيني، وتحميلها مسؤولية القضاء على القضية الفلسطينية، ومساهمتها في تهجير الفلسطينيين من أرضهم، وأكثر من ذلك، التحريض في الأردن ومصر لتقوية الإخوان المسلمين في البلدين وإحداث انقلاب سياسي، يطيح بالأنظمة الحاكمة، ما سبق وغيره، يظهر في وثائق وتسريبات حصلت عليها «الأخبار»، ننشرها على عدة حلقات.

عن انقسامات حركة «فتح» وتطيير الانتخابات

> **حدة الخلافات بين أركان السلطة وقيادات «فتح» جعلت الجميع يدعم فكرة عدم اجراء الانتخابات والقاء اللوم على اسرائيل**

حتى 26 أيلول 2026، كان الحديث عن تأجيل الانتخابات يدور في الأوساط السياسية الفلسطينية، لكن الأجهزة الرسمية الفلسطينية التي كانت تشيع مثل هذه المعلومات، لم تكن متأكدة بعد، كون «فتح» لم تحسم أمرها، في ظل انقسام كبير داخلها، كما أنها واجهت تحدياً كبيراً تمثل في التحالف بين «تيار دحلان» وحركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي». وتشير الوثائق التي حصلت عليها «الأخبار» إلى أن فرج تكلم هاتفياً مع مدير مخابرات دولة إقليمية بتاريخ 29 أيلول 2026، بشأن الانتخابات التشريعية، وأبلغه بأنه لا يوجد قرار رسمي لتأجيل الانتخابات التشريعية، وأن الموجود بخصوص التأجيل هو التوصية بذلك من غالبية أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، في حين أن أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رفعوا توصية بعدم تأجيل الانتخابات التشريعية.

وأشار فرج لنظيره العربي، أن المخابرات الفلسطينية أبلغت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية باستمرار العمل والمضي في الإعداد للانتخابات، واستقبال ترشيح القوائم. وفي ختام المكالمة أكد فرج أنه يتم التعامل حالياً مع الانتخابات أنها ستمضي في موعدها، ما لم يحصل طارئ ويعطلها الاحتلال.

وفي مكالمة أخرى مع مدير أحد أجهزة المخابرات الإقليمية، أكد الشيخ أنه مع المضي في الانتخابات وضد تأجيلها. لكنه أشار إلى أن هناك أطرافاً داخل «فتح» من بينهم ياسر عباس، يضغطون لتأجيل الانتخابات. وقد أكد هناك ضغطاً من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رفعوا توصية بعدم تأجيل الانتخابات بشكل حقيقي وجدي.

وفي التفاصيل، تؤكد الوثائق أن مركزية «فتح» شهدت خلافات وانقسامات وتلاسناً ما بين أعضاء لجنتها المركزية، بشأن الانتخابات التشريعية بين أطراف تضغط على عباس من أجل التأجيل، بينما القوى داخل اللجنة المركزية، ومنها وكاد الصراع الحادّ داخل اللجنة المركزية لفتح في أحد الاجتماعات أن يتحول إلى اشتباك بالأيدي بين الحاضرين.

وتفيد المعلومات بأن الشيخ أشار إلى أنه في حال التأجيل فإن المبررات جاهزة لتأجيل الانتخابات التشريعية. كون الجهود مستمرة في إعداد وترتيب قائمة حركة «فتح» الرسمية. وقال مصدر له «الأخبار» إن تمديد مدة الترشح التي أعلن عنها الرئيس الفلسطيني لأسبوع إضافي، هدفت إلى تمكين «فتح» من تشكيل قائمة. وأفادت مصادر مطلعة أن أحد أسباب تأخر «فتح» في إعلان قائمتها الرسمية، هو حجم الصراعات الداخلية، وتعدد مراكز القوى داخل اللجنة المركزية، ومنها التنافس والصراع المحتدم بين الشيخ وياسر عباس.

وعلى ضوء ذلك، بدأت المخابرات الفلسطينية تدرس سيناريوهات تأجيل الانتخابات، والمبررات التي يجب تحضيرها للتأجيل. وبناء على طلب الشيخ، وضعت المخابرات عدداً من المبررات، منها أن الوضع الأمني في غزة والقدس لا يسمح بإجراء الانتخابات. وأن هناك ضغطاً من الفصائل الفلسطينية لتأجيل الانتخابات، وأن يكون التأجيل إلى ما بعد إنجاز مصالحة فلسطينية، وهذا المبرر دعمته مبادرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أسمتها «خريطة طريق من أجل الإنقاذ الوطني» التي أطلقتها في 13 أيلول 2026. ومع هذه التبريرات، اتفقت المخابرات الفلسطينية فيما بينها على اعتماد خطاب يقول بأن السبب الرئيسي لتأجيل الانتخابات هو عرقلة إسرائيل للانتخابات، لكن ومع إعلان الرئيس الفلسطيني إلغاء الانتخابات، وعقدها في السنة القادمة، نفى وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر مسؤولية إسرائيل عن تأجيل الانتخابات التشريعية، واتهم عباس الذي وصفه بأنه «الديكتاتور الفلسطيني الفاسد الذي لم يجر انتخابات منذ أكثر من عقدين» بتضليل المجتمع الدولي، واعتبر ساعر عبر منصة «X» أن محاولة عباس تحميل إسرائيل المسؤولية، بأنها هي التي منعت إجراء الانتخابات «كذبة سخيفة جديدة تهدف إلى التهرب من المسؤولية والمساءلة».

وتشير الوثائق إلى أن فرج أجرى اتصالات مع مديري المخابرات في بعض الدول الإقليمية، وأطلعهم على تفاصيل تأجيل الانتخابات، مبيناً أن الفصائل بمن فيهم «حماس» كانوا يلهثون وراء التأجيل، وأنهم غير مستعدين للانتخابات وبناء على رغبة الفصائل تم التأجيل لسنة قادمة.

ورغم وضع تبريرات التأجيل، وسيناريوهات الترويج لها، إلا إن حركة «فتح» استمرت في الإعداد للانتخابات، ومحاولة الوصول إلى قائمة موحدة. علماً بأن خطة السلطة لمواجهة «حماس» أشارت في أحد بنودها إلى أنه «إذا فشلت الإجراءات السابقة، يتم اللجوء إلى إلغاء الانتخابات التشريعية أو تأجيلها، حتى مع وجود إمكانية للتلاعب بصناديق الانتخاب». وبالفعل هذا البند يبدو أنه لاقى تجاوباً، فاستلمت المخابرات الفلسطينية الخطط التي وصلتها من بعض أجهزة المخابرات الإقليمية بشأن التلاعب بنتائج الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية، وقامت المخابرات الفلسطينية بتكليف ضباط لإدارة العملية مع الجهات الإقليمية، على أن تكون لجنة الإشراف من الطرفين.

وتترك الساحة السياسية الفلسطينية، مؤكداً أن ما تقوم به «حماس» محاولة لعزل حركة «فتح» عن الساحة الفلسطينية.

وتفيد الوثائق والمصادر التي تمّت مقاطعة المعلومات معها، بأن الشيخ نسب إلى اللواء رشاد قوله إن لدى مصر معلومات دقيقة عن أن «حماس» لن تسلّم السلاح ولن تقبل بحصره. وأن هدفها الوصول إلى المجلس التشريعي في محاولة لتجاوز الأزمات التي تمر بها. فكان ردّ الشيخ بالقول إن عملية السابع من أكتوبر كان هدفها إطلاق سراح قادة «حماس» المحكومين بالمؤبد، ومن أجل ذلك دمّروا شعباً بأكمله، وقال إن عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ازداد أضعافاً مضاعفة.

بدوره قال ماجد فرج إن جهازه سيتولى مراقبة تحركات «حماس» بشأن الانتخابات التشريعية، وسيحاول تفكيك تحالفها، وبذل الجهود من أجل ذلك، بينما التفكير بتأجيل الانتخابات قائم.

وخلال لقاءات أخرى، جمعت الثلاثي الفلسطيني بوزارات خارجية وأجهزة مخابرات إقليمية، قال الشيخ خلال هذه الاجتماعات إن رئيس الموساد الإسرائيلي أبلغه بأن محمود عباس سيكون آخر رئيس فلسطيني. وخلال لقاء جمعه مع مدير المخابرات الأردنية اللواء أحمد حسني، اعتبر الشيخ أن التهجير قادم لا محالة، فرد عليه حسني بأن الأردن لن يستقبل أي لاجئ فلسطيني، ولن يقبل بالتوطين، أو بأي شكل من أشكال التهجير.

وتؤكد معلومات «الأخبار» أن قيادة السلطة الفلسطينية أرسلت رسالة إلى عدد من الدول العربية، بينها مصر والأردن وقطر، أعربت فيها عن تخوفها من مشاركة حركة «حماس» في الانتخابات. وورد في الرسالة الآتي: «إن الاحتلال مستفيد من وجود «حماس»، وقد غضّ الطرف عن مشاركتها في الانتخابات التشريعية لتكون لديه أعذار بأن الفلسطينيين يحكمهم إرهابيون، ويجب القضاء على الفلسطينيين وإبادتهم وتهجيرهم وعدم إقامة دولة فلسطينية». وشملت الرسالة تحذيراً من أن وجود «حماس» في المجلس التشريعي «خطرٌ داهم على الأمة العربية عموماً، وعلى الأردن ومصر خصوصاً». واتهمت الرسالة «حماس» بالسعي إلى تنشيط «الإخوان المسلمين» في الأردن ومصر، تمهيداً لانقلابهم على النظامين الحاكمين في البلدين. وقد وصلت نسخة من الرسالة إلى قطر، فحذرتها السلطة من وجود قادة «حماس» على أراضيها، طالبة منها أن تحذو حذو الأردن بإغلاق مكاتب «حماس» لديها، حتى يكون قادتها منبوذين في الدول العربية.

ديوك «فتح» يتفقون على التحريض ضد «حماس»

الوثائق التي حصلت عليها «الأخبار»، تظهر اتفاق بعض المسؤولين في مركزية «فتح» على مواجهة حركة «حماس»، ولا سيّما في ملف الانتخابات، حيث بلغ التحريض أوجه في قول رئيس السلطة الفلسطينية إن حركة «حماس» تنظيم إرهابي. وتعمّد قول ذلك أمام القيادة المصرية، وقد أصر على هذا التوصيف.

وجاء كلام عباس في معرض اهتمامه بالانتخابات التي دعا إليها، فكان من ضمن محاولات السلطة الفلسطينية وأركانها، أن توجد هي والمخابرات الفلسطينية مبررات أمام دول إقليمية عدة لإلغاء الانتخابات، منها مصر والأردن. ففي اتصال أجراه الشيخ مع وزير خارجية دولة إقليمية بتاريخ 30 أيلول 2026، دار الحديث حول الانتخابات الفلسطينية، فأكد الشيخ أنه مع إقامتها في موعدها الذي كان مقرراً في 28 تشرين الثاني 2026، لكن بشرط تقليم أظافر «حماس» وتفكيدها من الوصول للمجلس التشريعي. وبرر كلامه بأن «حماس» ستعطي ذرائع للاحتلال بقتل وتهجير الفلسطينيين، وهذا سيسبب خطورة على الأردن ومصر.

وخلال الاتصال، عرض الشيخ خطة السلطة وأجهزتها في عدة نقاط لمواجهة حركة حماس، وهي كالآتي: أولاً: إنجاز المصالحة مع محمد دحلان، وإبعاده عن التحالف مع حماس. حيث أكد أن لدى المخابرات الفلسطينية معلومات تفيد بأن تيار دحلان يملك قاعدة انتخابية كبيرة في غزة، وبعض المناطق في الضفة، وأن «حماس» اجتهدت للتحالف معه بقصد جمع أكبر عدد من الأصوات.

ثانياً: التواصل مع كل الفصائل ومحاولة تنييهم عن المشاركة بتحالف «حماس» عبر تقديم إغراءات مالية.

ثالثاً: منع «حماس» من استخدام اسمها أو دخول رموزها في الانتخابات استناداً لاتفاقية غزة وخطة ترامب؛ مع مواصلة حصار الحركة سياسياً وعزلها، وإغلاق كل أبواب التواصل مع السلطة والحوار.

رابعاً: وضع شروط تعجيزية أمام حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» تحول دون دخولهما إلى منظمة التحرير الفلسطينية، مع جعلهما تقبلان بسلاح السلطة الشرعية فقط والتخلي عن سلاح المقاومة. وقد جزم الشيخ بأن «حماس» لن تقبل هذا الشرط، ولا سيّما تخليها عن سلاحها.

خامساً: وأخيراً، في حال فشلت الإجراءات السابقة، يتم اللجوء إلى إلغاء الانتخابات التشريعية أو تأجيلها، حتى مع وجود إمكانية للتلاعب بصناديق الانتخاب.

ومثل الشيخ، ينشط رئيس المخابرات الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لفتح ماجد فرج على نفس الموضوع، وهو طلب من مديري مخابرات جهات إقليمية التضييق على كل من له علاقة بـ«حماس» لمنعه من الدخول إلى الضفة الغربية، حتى لا تتمكن من إدخال شخصيات محسوبة عليها سواء للترشيح أو الانتخاب. وتم التوافق بين أجهزة مخابرات الدول الإقليمية مع المخابرات الفلسطينية على أن يتم ربط أجهزة المعلومات على المعابر الفلسطينية مع جهات الأمن الإقليمية للكشف الأمني على كل من يدخل الضفة الغربية، وكل من له علاقة بـ«حماس» أو مقربين منها، ليتم التضييق عليهم ومنعهم من الدخول.



وعلى ذات المنوال، قام الشيخ وفرج ومعهما رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح بزيارة إلى أكثر من دولة معنية بالوضع في فلسطين، وقد سجلت زيارة لهم إلى مصر في 23 آب 2026، حيث التقوا برئيس المخابرات المصرية اللواء حسن رشاد، ونشرت وسائل الإعلام العربية أن اللقاء بحث ملف الانتخابات الفلسطينية، وبحسب معلومات «الأخبار» فإن الشيخ قال إنه توافق مع المصريين على أن «حماس» دمرت القضية الفلسطينية، وأعطت بنيامين نتنياهو ذرائع لاقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، واعتبر أيضاً أن «حماس» إن كانت صادقة في نيتها حماية الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، فيجب عليها أن تبتعد عن الانتخابات التشريعية



«الشاباك» يبارك توريث ياسر عباس

ليس من فراغ شاع الحديث عن سعي رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لتوريث ابنه ياسر مقاليد «الحكم»، فالابن الذي بات يرافق والده منذ سنوات قليلة كظله، لم يعرف له تاريخ في حركة فتح، ويتندّر أبناء الحركة بذلك. ومع ذلك، تولى ساحة لبنان، ليتم تعويمه، ثم جاءت انتخابات مركزية «فتح» ليكون عضواً فيها على حساب الدكتور سمير الرفاعي، فتولى ياسر أيضاً مهمة الرفاعي في إدارة الأقاليم الخارجية. علماً أن ساحة سوريا التي شاركت في المؤتمر الذي عقد في بيروت، لم يصوت أي عضو فيها لياسر عباس، وخرج الجميع غاضبين، ولا سيّما أن ياسر يروج نفسه كمسؤول أيضاً عن ساحة سوريا بأنه فلسطيني سوري.

تشير الوثائق والتسريبات التي حصلت عليها «الأخبار»، وقاطعتها مع عدة مصادر فلسطينية وعربية، إلى أن ياسر عباس التقى عدة مرات بمسؤولين في جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك» لبحث مسألة استلامه مقاليد السلطة بعد موت أبيه. ووصلت المفاوضات إلى مراحل متقدمة، فوافق «الشاباك» على توليه السلطة بعد أبيه من دون إجراء انتخابات. وتشير المصادر التي قاطعت «الأخبار» وثائقها معها، إلى أن إسرائيل مستفيدة كثيراً من وجود عباس الابن، فهو يسهم في تعميق ضعف وهشاشة السلطة الفلسطينية، كوالده تماماً؛ كما ترى إسرائيل أن ياسر سيكمل مسيرة أبيه في منع تمدد «حماس»، كونه أكثر المتشددين ضدها، وهو يسهم في صياغة الإجراءات والقرارات المعادية للحركة.

لكن «الموافقة» الإسرائيلية، تصطدم برأي جهات أمنية ودبلوماسية إقليمية. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن أجهزة مخابرات تابعة لهذه الجهات الإقليمية، أعدت تقارير لسلطات القرار التابعة لها، تشير إلى أن ياسر عباس ليس لديه أي ثقل شعبي في الضفة الغربية، وهو يحاول خلق حيثية له بعد انتخابه في اللجنة المركزية لحركة فتح من دون رصيد شعبي، وعليه أبدت هذه الأجهزة تخوفها من أن سلوك ياسر وسعيه مع والده لتولي السلطة، قد يفجر المشهد الداخلي في الضفة الغربية. وتؤكد الوثائق التي تحققت منها «الأخبار» عبر عدة مصادر داخل «فتح» وخارجها، إلى أن نائب الرئيس حسين الشيخ اتهم رئيس السلطة محمود عباس بالتعاون مع «الشاباك» من أجل تولي نجله رئاسة السلطة، ونقل هذه الاتهامات إلى الأردن ومصر. كما اتهم ياسر بأنه يعمل مع الاحتلال لتسليم ما تبقى من فلسطين للاحتلال، بعد أن سلّمت «حماس» غزة للأخير.

وطلب حسين الشيخ الدعم من عمان والقاهرة للحؤول دون وصول ياسر لرئاسة السلطة، وأبلغ البلدين أنه مرفوض بالإجماع من حركة فتح. وأشار مصدر فلسطيني مطلع، إلى أن أجهزة المخابرات في بعض الدول الإقليمية، تسعى إلى وصول حسين الشيخ لرئاسة السلطة الفلسطينية وتدعمه بكل ما تملك، وبهذا يبرر مصدر مطلع مرسوم أبو مازن بتعيين الشيخ نائباً له في 26 نيسان 2025، بناء على قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير في دورته الـ32 في 24 نيسان 2025.

ورفض الشيخ، بعكس حال الرفض الموجودة داخل «فتح»، وبحسب المصادر، فإن ياسر غير مرغوب فيه نهائياً داخل الحركة، وأثار انتخابه ووجوده داخل اللجنة المركزية لحركة فتح، بغضب واحتقان أعضاء في اللجنة المركزية، وانسحب بعضهم من الاجتماعات، ولم يعد بعضهم إلا بتسويات.

وياسر عباس، هو النجل الثاني لرئيس السلطة، المولود في عام 1962، ودرس الهندسة المدنية في جامعة ولاية واشنطن بالولايات المتحدة، ويحمل جنسيتين: أردنية وكندية إلى جانب جنسيته الفلسطينية. وقد بدأ أعماله في القطاع العقاري في مونتريال مطلع تسعينيات القرن الماضي. ثم أسّس لاحقاً مجموعة فالكون القابضة التي يقع مقرّها الرئيسي في الإمارات، وتعمل في قطاعات التبغ والتأمين والمقاولات. وهو يسيطر على هذه الأعمال في الضفة الغربية. وخلال الحرب على العراق، ارتبط اسمه بصفقة مع «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» (USAID)، وقد أثيرت في عام 2012 قضيته في جلسات الكونغرس الأميركي الذي عقد جلسة تحت عنوان «الفساد المُزمن داخل المؤسسة السياسية الفلسطينية»، وقد تحدّث في ذلك الحين، المسؤول البارز في البيت الأبيض إليوت أبرامز (Elliott Abrams) عن الأمر فقال إن الغرب «غضّ الطرف» عن ممارسات الفساد المالي «لكي يحافظ على استقرار السلطة الفلسطينية في مواجهة حركة حماس».

على الغلاف

تراجع احتمالات الحرب

إيران تتشدّد: اقبلوا شروطنا

طهران - **محمد خواجوئي**

بعد أسبوع على هزيمة «الحزب الجمهوري» في انتخابات «الكونغرس» الأميركي النصفية، وفي ظلّ تصاعد الانتقادات الموجّهة إلى إدارة الرئيس دونالد ترامب وأنصار حربها على إيران، واقتراب وزير الدفاع، بيت هيغسيث، من خطر الإقالة، يبدو أن التيّار الداعي إلى إنهاء الحرب داخل الإدارة، والذي يتصدّره نائب الرئيس جي دي فانس، نجح في اكتساب وزن أعلى في معادلة القرار، على الأقلّ في المدى الراهن. ويتمثّل أبرز مؤشرات ذلك، في تأجيل الضربة العسكرية المُرتقبة ضدّ إيران، ومنح الدبلوماسية فرصة أخيرة إضافية. لكن مدى استقرار هذا الوضع ووصوله إلى نتائج ملموسة، لا يزالان موضع تساؤل، خصوصاً أن الهوّة الفاصلة بين مطالب الطرفين لا تزال واسعة، فبينما يشدّد الجانب الإيراني على ضرورة قبول واشنطن بشروطه، تكتفي الأخيرة بوصف تلك الشروط بـ«غير الواقعية».

ويأتي ذلك في وقت تتواصل فيه مساعي الوساطة القطرية؛ إذ أعلنت وزارة الخارجية القطرية، أمس، أن اللقاء الذي جرى، أول من أمس، في واشنطن، بين رئيس الوزراء القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وترامب، كان «إيجابياً»، مُضيفةً أن المسار الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وإيران شهد «تقدّماً»، وأن الجانبَين أبديا «ردود فعل إيجابية»، من دون الخوض في التفاصيل. غير أنها أكّدت في الوقت نفسه أنها «لا تستطيع الحديث عن قرب الاتفاق أو بُعده». وسجّل آل ثاني، أيضاً، غداة محادثاته في واشنطن، حضوراً «غير مُتوقّع» في اجتماع وزراء خارجية دول مجموعة السبع في باريس. وبحسب ما نقلته وكالة «رويترز»، فقد عقد المسؤول القطري لقاءات مع وزراء الخارجية الأوروبيين ووزير الخارجية السعودي، وأبدى تفاؤلاً حذراً حيال إمكانية التوصّل إلى مخرج دبلوماسي، مؤكداً أن «الفرصة ما زالت قائمة لتفادي الانزلاق نحو مزيد من التصعيد وتوسيع نطاق النزاع». وفي المقابل، زعم وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، المعروف بتشدّده ودعمه لخيارات التصعيد، أمس، أن «إيران ترغب في التوصّل إلى اتفاق، لكنها غير مُستعدّة له بعد»، مجدّداً وصف مطالبها بأنها «غير واقعية».

وفي خضمّ ذلك، تنشط بورصة الشائعات والتكهّنات السياسية؛ وكان أبرزها في الأيام الماضية التقارير عن لقاء مُرتقب بين فانس ورضائي بأنها «لا أساس لها من الصحة»، مؤكداً عدم وجود أيّ برنامج لعقد هكذا اجتماع. وشدّد على أن «السبيل الوحيد لإنهاء الحرب» يكمن في قبول الشروط الإيرانية المُعلَنة ضمن خطّة طهران «الليوَمين»، والتي ما زالت مطروحة على الطاولة. ومن جهته، حثّ رضائي - من دون إشارة مباشرة إلى شائعة لقائه بفانس - على «الكفّ عن فبركة الأخبار الكاذبة والمفاوضات الوهمية»، معتبراً أن «الوقت حان للاستسلام للشروط السبعة لإيران». ويُستشفّ من تصريحات المسؤولين الإيرانيين أن طهران، في أعقاب هزيمة «الجمهوريين» في الانتخابات، ووقوع ترامب في مأزق ضغوط الداخل الأميركي، باتت أكثر تصلّباً في مواقفها، عادّةً الظرف الراهن الأنسب لانتزاع أقصى قدر من التنازلات الأميركية، في مقابل تقديم الحدّ الأدنى من جانبها. وتسود أروقة صنع القرار في إيران قراءتان متباينتان حيال سلوك الإدارة الأميركية: تذهب أولاهما إلى أن القيود المفروضة على ترامب، ومن بينها ضغوط دول المنطقة والتململ الداخلي وصعود التيّار المعارض للحرب مع إيران، فضلاً عن المخاوف من جدوى شنّ حرب جديدة، باتت تدفع نحو تقليص احتمالات نشوب حرب شاملة وموسّعة، مرجّحةً أن يكون ترامب وضع على أجندته خيارات تجمع بين التوصّل إلى اتفاق مقرون بضغط اقتصادي، والتلويح باستخدام الخيار العسكري. وفي المقابل، يشكّك أصحاب القراءة الثانية في ترجيح ترامب للخيارات الدبلوماسية، متسائلين باستغراب: «إذا كان ترامب في أشدّ الحاجة إلى إبرام اتفاق مع إيران قبيل الانتخابات، فلماذا يُقدِم على إبداء مرونة تجاه طهران بَعدها؟»، ليخلصوا إلى أن الرئيس الأميركي ربّما يرى الآن فرصة مثالية للتحضير الخفي لتنفيذ ضربة أو عمل عسكري.

ويبدو أن تجارب التفاوض السابقة، والتي تخلّلتها عمليات عسكرية أميركية، دفعت المسؤولين الإيرانيين إلى رفع مستوى استعداداتهم العسكرية، بالتوازي مع مواصلة المسارات الدبلوماسية. وكان أحدث المؤشرات في هذا السياق، كشْف «الحرس الثوري»، أمس، عن أحدث «مدينة صاروخية» تحت الأرض، تابعة للقوة الجوفضائية فيه. وتخلّل مناسبة الكشف، التي حضرها رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، اللواء علي عبد اللهي، وقائد القوة الجوفضائية، العميد مجيد موسوي، عرض أنواع من الصواريخ الباليستية والجوّالة ومنصات إطلاقها، فيما حذّر عبد اللهي، بالمناسبة، من أن «العدو إذا ارتكب حماقة، فسيكون ردّنا أبعد من المنطقة»، مُضيفاً أن «مُفاجآت الحرب المقبلة ستتكشّف تباعاً، وأن آثار الصواريخ المتقدّمة في ميدان المعركة ستُفاجئ الأعداء».



إيرانية خلال تدريب للمتطوعين في طهران (مهر الويب)

> **طهران تعتبر الظرف الراهن الأنسب لانتزاع أقصى قدر من التنازلات الأميركية**

مُبادرة عراقية لجَسر الهوّة

الزيدي ينقل إلى إيران مطالب ترامب

بغداد - **فقار فاضل**

بعد أقلّ من 24 ساعة على الاتصال الذي جمع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، برئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، زار الأخير طهران بصورة غير مُعلَنة، حاملاً مبادرة لتقريب وجهات النظر بين الطرفَين. وبحسب ما نقلته وسائل إعلام إيرانية، التقى الزيدي، الذي رافقه في زيارته رئيس هيئة «الحشد الشعبي»، فالح الفياض، ورئيس منظمة «بدر»، هادي العامري، الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، ورئيس البرلمان وكبير المفاوضين، محمد باقر قاليباف. وتركّزت المباحثات بين الجانبَين، وفق وكالة «فارس»، على الجهود العراقية لإنهاء الحرب، فيما عرض قاليباف الرؤية الإيرانية لاستئناف التفاوض، مشدّداً على ضرورة احترام واشنطن الحقوق الإيرانية. وفي حين تحدّثت مصادر عراقية، إلى «الأخبار»، عن حمل الزيدي مُقترحاً أميركياً، أكّدت أن الزيارة لم تُفضِ إلى نتائج تُرضي الولايات المتحدة، وهو ما يعكس، إن صحّ، صعوبة تسويق أيّ صيغة لا تتطابق مع شروط الطرفَين.

وكان أوضح وزير الخارجية، فؤاد حسين، أن الزيارة كانت محاولة لتقريب وجهات النظر بين الجانبَين، مشيراً إلى أن العراق «يمتلك علاقات قوية مع إيران، وممتازة مع الولايات المتحدة، وهو ما يؤهّله للاضطلاع بهذا الدور». لكنّ العراق لا يتحرّك من موقع الوسيط المحايد تماماً؛ إذ إن أمنه واقتصاده مُرتبطان مباشرة بملفات المواجهة، ولا سيما مع استمرار إغلاق مضيق هرمز، واضطراب صادرات الطاقة، وخطر توسّع العمليات العسكرية وتحوّل الأراضي والأجواء العراقية مُجدّداً إلى ساحة اشتباك. وكان الاتصال الهاتفي بين ترامب والزيدي، الخميس الماضي، شهد، بحسب وسائل إعلام عراقية، تحذير الأول، الأخير، من أن انخراط الفصائل العراقية في أيّ مواجهة إلى جانب إيران، قد يدفع الولايات المتحدة إلى استهداف مقارّها وقياداتها من دون الرجوع إلى بغداد.

ولا ينفصل هذا الضغط عن الدور الذي يؤدّيه المبعوث الأميركي، توم برّاك، الذي أجرى مباحثات في بغداد قبيل زيارة الزيدي إلى طهران. وبحسب المعطيات، فإن واشنطن تريد إجراءات ملموسة لتحجيم نفوذ الفصائل، ومنع مشاركتها في أيّ حرب مقبلة، فيما تحاول الحكومة احتواء الموقف عبر مسارَين: الأول، أمني، يقوم على تعزيز سلطة المؤسسات الرسمية؛ والثاني، سياسي، يرتكز على التواصل مع القيادات القريبة من الفصائل في محاولة للتوصّل إلى تفاهمات معها. وإلى جانب ملف السلاح، تضغط الولايات المتحدة أيضاً من بوابة المنافذ الحدودية مع إيران؛ إذ كشف حسين آن وزارة الخزانة الأميركية طلبت من بغداد إبقاء منفذَين فقط مفتوحَين، وإغلاق بقية المنافذ، وذلك ضمن سياسة تشديد الضغط الاقتصادي على طهران. وأقرّ الوزير بصعوبة تنفيذ هذا الطلب بسبب تعدّد المنافذ الرسمية وغير الرسمية وانعكاسات هكذا إجراء على الاقتصاد العراقي.

> **الزيدي قد يزور واشنطن، او يرسل وفدا لاستكمال المحادثات**

وفي ضوء ذلك، اقترح وزير الخارجية تشكيل لجنة تضمّ وزراء خارجية دول المنطقة لزيارة طهران وواشنطن، سعياً إلى بلورة تفاهمات سلمية. وقُدّم هذا المُقترح خلال اتصال حسين مع نظيره الإيراني، عباس عراقجي، في المقابل، يدافع عضو لجنة العلاقات الخارجية، النائب مختار الموسوي، عن التحرّك بوصفه خياراً استراتيجياً لحماية العراق وتجنيبه المنطقة الصدام، وذلك شرط صون السيادة ومنع استخدام الأراضي والأجواء العراقية في النزاعات. أمّا مدير «مركز الرمال للدراسات الاستراتيجية»، أحمد الأنصاري، فيرى أن زيارة الزيدي إلى طهران تأتي ضمن تحرّك عراقي يستهدف فتح قنوات حوار مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، ونقل رسائل تهدئة تحول دون اتّساع المواجهة. ويضيف الأنصاري، في تصريح إلى «الأخبار»، أن التحرّك العراقي لا يقتصر على المسار السياسي، بل يتّصل بملفات أمن الملاحة في مضيق هرمز، وإدارة المنافذ الحدودية، واستقرار أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد، وهي ملفات تمسّ الأمن الاقتصادي العراقي بصورة مباشرة.



لن تستطيع إسرائيل خوض القتال منفردة (مهر الويب)

إسرائيل تخشى تسوية على حسابها

يحيى دبوق

رغم المؤشرات الإيجابية التي يحملها المسار التفاوضي الحالي بين الولايات المتحدة وإيران، لم تتبلور بعد معالم تسوية من شأنها إنهاء الحرب، فيما يبدو أن الحديث عن ذلك لا يزال مبكراً. على أن هذه المؤشرات، على أوّليتها، يُظهر أنها تثير قلقاً في إسرائيل؛ إذ لا ترى تل أبيب مصلحة لها في أيّ اتفاق مع طهران لا يعادل استسلام الأخيرة، في حين أن المُقترحات المتداولة حالياً للتسوية، والقائمة على تنازلات متبادلة، لا تلبّي الحدّ الأدنى ممّا تريده إسرائيل، ولا ممّا خاضت الحرب من أجله، بل قد تفضي إلى النقيض من ما تَقدّم، أي تعزيز مكانة إيران وقدرتها على تهديد الكيان.

الواقع أن الحرب بلغت عملياً مرحلة لم يعُد فيها الحسم العسكري ممكناً بكلفة مقبولة أميركياً، فيما تفوق كلفة استئنافها باضعاف ما يُنتظر أن تحقّقه للولايات المتحدة؛ وهذا ما يفسّر تموضع الأخيرة الأقرب إلى العمل على الحدّ من الخسائر. أمّا إسرائيل، وتحديداً قيادة بنيامين نتنياهو، فستجد نفسها أمام أهداف عجزت الحرب عن تحقيقها، حتى مع المشاركة الأميركية المباشرة فيها. وهي، وإن كانت راغبة في استئناف القتال، لن تستطيع خوضه منفردةً، في حين أن أيّ اتفاق لا يؤسّس لإسقاط النظام في إيران، ولا يتضمّن في حدّه الأدنى تفكيك القدرات النووية والصاروخية الإيرانية، وتقليص نفوذ طهران الإقليمي، يمثّل، من منظورها، فشلاً استراتيجياً وحتى خطراً. وذلك ما بدأ يجري تداوله بالفعل في أوراق بحثية إسرائيلية، تذهب إلى أن أيّ تسوية من النوع المذكور قد تكرّس بقاء النظام والتهديد الذي يمثّله، وقد تدفع الجمهورية الإسلامية إلى التشدّد في تمسّكها بطموحاتها النووية، بدلاً من التخلّي عنها. وفي الاتجاه نفسه، اعتبر نتنياهو، أمس، أن «إيران تعمل على تجديد برنامجها النووي، والطريقة الوحيدة لإزالة هذا التهديد هي إسقاط نظامها»، مُضيفاً: «إننا» قريباً سنتعرّض لضغوط للقبول بإيران دولة نووية كأمر واقع».

من جهة أخرى، وبعدما شكّلت الحرب على إيران اختباراً للمظلّة العسكرية الأميركية (الإسرائيلية) التي تستند إليها حسابات دول الإقليم، ولا سيّما الخليجية منها، فإنه إذا انتهت هذه الحرب من دون إخضاع طهران، فستكون قد تكرّست قلّة فاعلية تلك المظلّة وقدرتها على التأثير. وهذا الأمر قد يدفع دول الخليج، انطلاقاً من مصالحها واعتباراتها الأمنية وكذلك خشيتها من إيران، إلى الاقتراب من الأخيرة، في نتيجة تناقض تماماً ما أرادته إسرائيل وراهنت عليه. أمّا إذا تضمّن الاتفاق، ولو كان مؤقّتاً، بنوداً تراعي مصالح حلفاء إيران في المنطقة، من دول وكيانات من غير الدول، وهو ما تشدّد عليه طهران باستمرار، فإنّ التداعيات السلبية على إسرائيل ستتضاعف، وخصوصاً على الساحة اللبنانية، حيث التهديد أكثر مباشرة وقرباً، إذ إن إدراج مصالح هؤلاء الحلفاء في التسوية قد يمنحهم غطاءً سياسياً، وربما - في ظلّ الظروف الحالية - ميدانياً أيضاً، من شأنه أن يقيّد الموقف الأميركي، ويحدّ تبعاً لما تَقدّم من هامش المناورة الإسرائيلية ضدّهم.

في المُحصّلة، قد يكون كلّ ما تقدّم جزءاً من تداعيات أيّ تسوية تخشاها إسرائيل. لكنّ الاتفاق نفسه لم يُنجز بعد، ولا يزال بعيداً، وإن بات أقرب من خيار المواجهة واستئناف الحرب. وهذا ما ينبغي أن يبقى حاضراً عند قراءة المشهد وتقدير مآلاته: فلا التسوية تحقّقت، ولا خيار الحرب استُبعد تماماً.

تقرير

تخويف «ليكودي» من العرب

أيزنكوت يطلق معركة «الكنيست»

يتقدّم «معسكر التغيير» في معركته للسيطرة على مفاصل «الكنيست»، مستفيداً من التفاهم بين مكوّناته على توزيع المناصب البرلمانية، فيما لا تزال طريقه إلى تشكيل الحكومة محفوفة بالعقبات. وفي مقابل محاولة بنيامين نتنياهو إعادة خلط الأوراق عبر الدعوة إلى «حكومة وحدة» برئاسته، اختار غادي آيزنكوت إلغاء اجتماع كان مقرّراً مع «الليكود»، في خطوة تعكس اتساع الهوّة بين الطرفين. ولم ينتظر «التغيير» اكتمال المفاوضات الائتلافية لبدء معركته على «الكنيست»؛ إذ اتفق قادته، آيزنكوت ونفتالي بينيت ويائير لبيد ويائير غولان وأفيغدور ليبرمان، على توزيع أولى للمناصب الأساسية في المجلس، يقضي بترشيح متان كهانا لرئاسته، وروعي فولكمان لرئاسة «اللجنة المنظِّمة»، وليبرمان لرئاسة «لجنة الخارجية والأمن»، وليران أفيشار بن حورين لرئاسة «لجنة المالية». وفي ترجمة عملية لهذا التفاهم، قدّم المعسكر طلباً لاستبدال رئيس «الكنيست»، أمير أوحانا، مدعوماً بتواقيع تجاوزت العدد المطلوب، تمهيداً لطرح انتخاب رئيس جديد الأسبوع المقبل.

غير أن التوافق على المناصب داخل «الكنيست» لا يعني تجاوز الخلافات المتعلقة بتركيبة الحكومة، ولا سيما في ظلّ تمسك عدد من مكوّنات المعسكر برفض المشاركة مع نتنياهو، ورفض الاعتماد، في الوقت نفسه، على الأحزاب العربية لتأمين الأكثرية. وفي هذا السياق، أعلن ليبرمان أن آيزنكوت هو مرشّح المعسكر لرئاسة الحكومة، مؤكداً أنه لا يطالب بمنصب بديل أو باتفاق تناوب. لكنه جدّد رفضه الانضمام إلى ائتلاف يشارك فيه نتنياهو، كما رفض تشكيل «حكومة أقلّية» تستند إلى دعم العرب. ومع إقراره بأن تجنّب انتخابات جديدة يتطلّب قدراً من المرونة، شدّد على ضرورة أن يصمد أيّ قانون للتجنيد أمام «المحكمة العليا». ويأتي موقف ليبرمان في وقت تستمرّ فيه الاتصالات بين «معسكر التغيير» و«يهدوت هتوراه» بهدف توسيع قاعدة الائتلاف المحتمل. أما حزب «شاس» «الحريدي» فأعلن أنه لا يجري مفاوضات مع آيزنكوت، وأنه «لا يزال ملتزماً بدعم نتنياهو، استناداً إلى قرار مجلس حكمائه الديني».

وفي موازاة هذه التحرّكات، لم تنجح دعوة نتنياهو إلى تشكيل «حكومة وحدة» في فتح مسار تفاوضي مع آيزنكوت. فبحسب صحيفة «يسرائيل هيوم»، أوعز الأخير إلى فريقه بإلغاء اجتماع كان مقرّراً اليوم مع ممثلين «لليكود»، في حين نقل عميت سيغال، في «القناة 12»، عن الحزب تأكيده «استعداد نتنياهو للقاء جميع الكتل بحثاً عن حكومة وحدة». وكان نتنياهو استغلّ كلمته خلال جلسة افتتاح «الكنيست» الجديد، أمس، للدعوة إلى «حكومة وحدة»، مقدّماً الأخيرة بوصفها «ضرورة لمواجهة التهديدات الأمنية والضغوط الدولية». إلّا أن دعوته هذه اقترنت بتمسكه برئاسة الحكومة، ورفضه قيام ائتلاف يعتمد على الأحزاب العربية أو يحظى بدعمها. كما توجّه إلى الأحزاب «الحريدية» بدعوته إياها إلى عدم الانضمام إلى حكومة يقودها آيزنكوت، متعهّداً «بتسوية أوضاع طلاب المدارس الدينية عبر قانون تجنيد يجري التوافق عليه مع القيادات الروحية لهذه الأحزاب». وفي المقابل، وصف آيزنكوت خطاب نتنياهو بأنه «مفرّق ومليء بالكراهية»، مجدداً دعوته إلى تشكيل «حكومة طوارئ وطنية» برئاسته. وكان قد شدّد، خلال اجتماع كتلته، على ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة، متمسكاً في الوقت نفسه بمبدأ «الخدمة الإلزامية للجميع»، وهو ما سيمثّل عقبة في مفاوضاته مع «الحريديم»، الذين يشكّل ملفّ إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية أحد أبرز مطالبهم.

ولا يقتصر الخلاف بين نتنياهو وآيزنكوت على شروط التفاوض، بل يمتدّ إلى هوية الحكومة المقبلة وبرنامجها. فبينما يسعى نتنياهو إلى الحفاظ على موقعه عبر ائتلاف واسع يستبعد الأحزاب العربية، يدعو آيزنكوت أحزاب «الليكود» و«الصهيونية الدينية» إلى الانضمام إلى حكومة بقيادته، شرط قبول أربعة مبادئ أعلنها: الحفاظ على إسرائيل «دولة يهودية وديموقراطية وليبرالية»، والالتزام «بقيم وثيقة الاستقلال»، وفرض «الخدمة على الجميع»، والعمل على إنهاء سلطة «حماس» وقدراتها العسكرية. في المقابل، وفي محاولة لتضييق هامش المناورة أمام آيزنكوت، صعّد حلفاء نتنياهو هجومهم على أيّ تعاون مع الأحزاب العربية؛ إذ دعا رئيس «الصهيونية الدينية»، بتسلئيل سموتريتش، متان كهانا، إلى رفض رئاسة «الكنيست» إذا جاء انتخابه بأصوات النواب العرب، محذّراً الأحزاب «الحريدية» من الانضمام إلى حكومة آيزنكوت، بذريعة أنها ستستبعد بعدها ستفيد المعسكر الجديد من مشاركتها. كذلك شهدت الجلسة الافتتاحية لـ«الكنيست» سجالاً بين نتنياهو وبينيت، قبل أن يتدخّل إيتمار بن غفير مهاجماً الأخير على خلفية موقفه من العرب.

أما داخل «معسكر التغيير»، فتتواصل محاولات تنسيق المواقف وتسريع الانتقال من التفاهمات البرلمانية إلى تشكيل الائتلاف. وفي هذا الإطار، التقى آيزنكوت يائير لبيد لبحث التحرّكات داخل «الكنيست»، وتأكيد السعي إلى إقامة «حكومة طوارئ» في أسرع وقت. كما أعلن حزب «الديموقراطيون» استعداده لتقديم «حزمة مشاريع قوانين تهدف إلى إلغاء تشريعات الإصلاح القضائي». وتشير هذه الخطوات إلى أن المعسكر لا يكتفي بالسعي إلى انتزاع رئاسة «الكنيست» واللجان الأساسية، بل يحاول أيضاً استثمار التقدّم البرلماني في الدفع نحو تغيير جدول الأعمال التشريعي الذي ارتبط بحكومات نتنياهو.

(الأخبار)

الحدث

تبدَّلت الوجوه والاستملاك واحد
السوريون محرومون من أراضيهم

دمشق - **الأخبار**

مع بداية التظاهرات الشعبية التي شهدتها البلاد مطلع عام 2011، تصدَّر مطلب معالجة مشكلة الاستملاك وتبعاتها السلبية قائمة مطالب المتظاهرين في العديد من المحافظات والمناطق. واليوم، يتظاهر السوريون مجدّداً في مناطق عدّة، احتجاجاً على استمرار السلطات الجديدة في تنفيذ قرارات استملاك سابقة، وإصدار قرارات جديدة استناداً إلى المرسوم الرقم 20، السيّئ الصيت، الصادر عام 1983. في إحدى بلدات الساحل، وقف نزيه يراقب بحسرة وألم شفَرات جرافة تقتلع، تحت إشراف البلدية، نحو عشرين شجرة زيتون مُعمّرة من بستانه الصغير، إلى جانب عشرات الأشجار المثمرة من بساتين أخرى، بحجّة شقّ طريق عام وارد في المخطّط التنظيمي.

يقول نزيه: «لم يكن باليد حيلة». ويضيف أنه حصل على تعويض قدره 40 ليرة (نحو 27 سنتاً) عن كلّ شجرة زيتون اقتُلعت، فيما يراوح إنتاج الشجرة الواحدة سنوياً بين 50 و70 كيلوغراماً، أي ما يعادل حالياً 5 آلاف إلى 7 آلاف ليرة جديدة (35 إلى 49 دولاراً). وخلال عشر سنوات فقط، وهي المدّة المُقدّرة لبقاء هذه الأشجار، يراوح إجمالي إيرادات الشجرة بين 50 ألفاً و70 ألف ليرة (350 إلى 490 دولاراً)، هذا فضلاً عن قيمة الأرض.

وعندما سأل نزيه عن جدوى تقديم اعتراض، قيل له إن قيمة التعويض قد تُرفع من 40 إلى 70 ليرة عن كلّ شجرة، وهو الحدّ الأعلى المُقرّر. وعلى الرغم من ضآلة التعويض المحتمل، تَقدّم بالطلب، عسى أن يستفيد من أيّ إجراءات قد تُتخذ مستقبلاً لمعالجة تبعات مشكلة الاستملاك.

كُثر هم أمثال نزيه في القرى والمناطق الريفية، حيث تبقى معاناتهم مع الاستملاك بعيدة عن الضوء والاهتمام الإعلاميَّين. ولذلك، يضغطون على جراحهم النازفة منذ عقود، كأنهم يضعون عليها الملح. لكن حين تتّسع رقعة الأراضي المُستملكة وتُمنح لشركة استثمارية خاصة، يخرج المتضرّرون إلى العلن ويتظاهرون، تماماً مثلما حدث مع المتضرّرين من المشاريع المُزمع تنفيذها في بساتين المزة وقدسيا، وغيرها الكثير.


تلاحق مشكلة الاستملاك آلاف الأسر في الساحل السوري (سانا)

مشكلات الاستملاك الثلاث

إلى جانب ما ينطوي عليه الاستملاك من مساس بالملكية الخاصة، نشأت المشكلة في سوريا وتفاقمت بفعل ثلاثة عوامل رئيسة:

- أوّلاً: المحسوبيات والعلاقات الشخصية وصفقات الفساد التي رافقت رسم المخطّطات التنفيذية للوحدات الإدارية، إذ تُروى قصص كثيرة عن شقّ طرق مركزية بمحاذاة عقارات يملكها مسؤولون ومتنفّذون أو أقاربهم، أو عن تعديل مسارات طرق أخرى لتظلّ بعيدة عن عقاراتهم. وينطبق الأمر نفسه على مشاريع أخرى، كالحدائق والمستشفيات وغيرها. وقد ألحق ذلك ضرراً كبيراً بكثير من المواطنين، ولا سيما أن بعضهم لا يملك سوى حيازات صغيرة.

- ثانياً: بدلات الاستملاك التي لا تتناسب إطلاقاً مع الأسعار الرائجة للعقارات والأراضي، وما عليها من أبنية وممتلكات ومزروعات، فضلاً عن ضياع المنفعة الاقتصادية السنوية التي تدرّها العقارات المُستملكة. فما زالت البدلات والتعويضات تُحتسب وفق أسس وقيم مالية قديمة مضت عليها سنوات طويلة، من دون تعديل، على الرغم من موجات التضخّم الكبيرة والتحوّلات الاقتصادية التي شهدتها البلاد. وحتى حين مُنح المالكون أسهماً، كما في مشروع المرسوم الرقم 66، واجهوا آليات وشروطاً مُعقّدة دفعت معظمهم، لاحقاً، إلى بيع أسهمهم لتجار البناء والشركات العقارية وغيرها، تحت وطأة الضغوط الاقتصادية المتزايدة.

تلاحق مشكلة الاستملاك آلاف الأسر، مُهدِّدةً حياتها ومصادر دخلها

- ثالثاً: الانحراف عن الغايات المُعلنة لاستثمار الأراضي والعقارات المُستملكة. فقد حصر المرسوم المُشار إليه الاستملاك في مشاريع النفع العام، ومنها مشاريع الإسكان، التي يُفترض أن تُباع وحداتها للمواطنين بأسعار التكلفة، كونها مُقامة على أراضٍ مُستملكة. لكن منح هذه الأراضي لشركات استثمارية محلّية أو أجنبية لإقامة مدن وأبراج سكنية أو منشآت سياحية كبرى، يثير تساؤلات قانونية حول مشروعية الاستملاك، ويمهّد لنزاعات طويلة الأمد مع المالكين الأصليين. ويذكّر ذلك بحال الشركات والمؤسسات التي جرى تأميمها أواخر خمسينيات القرن الماضي ومطلع ستينياته، والتي يدور منذ فترة حديث عن إمكان منحها للقطاع الخاص لإدارتها واستثمارها.

توتّر إضافي في الساحل

في الساحل السوري، تلاحق مشكلة الاستملاك آلاف الأسر، مُهدِّدةً حياتها ومصادر دخلها. ففي أواسط سبعينيات القرن الماضي، صدرت مجموعة من قرارات استملاك الشريط الساحلي، وأُودعت التعويضات المالية الزهيدة في حسابات مصرفية فُتحت بأسماء أصحاب العقارات والأراضي، الذين رفضوا تسلّم تلك التعويضات أو إخلاء الأماكن التي يشغلونها. ومضت السنوات وبقي الوضع على حاله، إلى أن بدأت وزارة السياحة، قبل عام 2011 وبَعده، طرح بعض المواقع المُستملكة للاستثمار السياحي، والذي أعاد النقاش مجدّداً حول قانونية هذه الإجراءات. أمّا بعد سقوط النظام السابق، فلم يطرأ تغيير كبير على ملفّات الاستملاك، باستثناء أن بعض المتضرّرين باتوا قادرين على التظاهر احتجاجاً على مواصلة تنفيذ تشريعات كانت من الأسباب الرئيسة لخروجهم في تظاهرات شعبية عام 2011. فبدلاً من التريّث في تنفيذ كلّ ما يتعلّق بهذه الملفّات، قديمها وحديثها، إلى حين تعديل الأنظمة السابقة وإقرار تشريعات مُنصِفة للجميع، تراعي غايات الاستملاك واختلاف حالاته، عمدت وحدات إدارية في مناطق كثيرة إلى «نفض الغبار» عن مشاريع قديمة تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ.

يجري ذلك في تجاهل لما قد تخلّفه هذه الخطوة من تبعات اجتماعية واقتصادية خطيرة، ولا سيما في الساحل، حيث تبدو عواقب تنفيذ الاستملاك أشدّ وطأة ممّا هي في غيره، لسببَين: أوّلهما، أن إخلاء المناطق المُستملكة على الشريط الساحلي من إشغالاتها يعني ترك آلاف الأسر بلا مأوى ولا مصادر دخل، علماً أن هذه المناطق تضمّ، بحسب تقديرات سابقة لوزارة السياحة، آلاف الإشغالات. أمّا السبب الثاني، فهو أن المنطقة الساحلية لا تزال تشهد أعمال قتل، وتضييقاً على السكان، وعمليات شراء للأراضي، وسط اتهامات بمحاولة إحداث تغيير ديمغرافي فيها، وهو ما شأنه تعقيد المشكلة المُتفاقِمة أصلاً بين سكانها والإدارة الانتقالية.

مخطّط «طريق المطار» يعيد شبح الهدم: ذعر في مخيم جرمانا

دمشق - **أحمد حكيم**

تعيش مئات العائلات في مخيم جرمانا للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق، حالاً من القلق والترقّب الشديدَين، بعدما باتت منازلها مهدَّدةً بالإزالة. إذ تَبيّن مع إعادة نشر «إدارة منطقة الغوطة الشرقية» المخطّطات التنظيمية الخاصة بـ«حرم طريق مطار دمشق الدولي»، أن مساحات واسعة من المخيم تقع مباشرة ضمن دائرة الحظر والتقييد، التي تستند من الناحية القانونية إلى القانون رقم 26 الصادر في 22 أيار 2006، المعروف بـ«قانون تصنيف الطرق العامة وحمايتها»، والذي يحدّد المناطق الممنوع البناء فيها، والمسافات القانونية لشريط الحماية المحيط بالطرق الدولية، ويفرض قيوداً صارمة على الأراضي المتاخمة لها. وأعاد نشر هذه الخرائط فتح ملفات شائكة حول مصير هذه الأبنية وقانونيتها، مولّداً موجة واسعة من الذعر بين الأهالي واللاجئين من تكرار سيناريوات التهجير والنزوح القسري، من دون وجود أيّ ضمانات أو بدائل سكنية تحفظ كرامتهم واستقرارهم.

يقول اللاجئ الفلسطيني سامر حسين (54 عاماً)، المولود في المخيم: «نعيش هنا منذ عشرات السنين، بنينا هذه الجدران طوبة فوق طوبة بعرق جبيننا، واليوم يخبروننا أن بيوتنا تقع ضمن حرم المطار، وأننا ممنوعون حتى من إصلاح سقف يتسرّب منه المطر». ويضيف في حديثه إلى «الأخبار»: «إذا قرّروا الهدم غداً، أين نذهب بعائلاتنا؟ الإيجارات في دمشق وريفها خيالية، ونحن بالكاد نؤمّن قوت يومنا». وبدورها، تشير السيدة ترفة الحسن، وهي أرملة تعيل ثلاثة أطفال، إلى «(أنني) حاولتُ قبل أسابيع بيع جزء من المنزل لتغطية تكاليف علاج ابني، لكن بمجرّد ظهور المخططات توقف كل شيء، ولم يعد أحد يجرؤ على الشراء»؛ ثمّ تصمت قليلاً قبل أن تضيف: «تحوّلت بيوتنا إلى سجن بلا قيمة مادية. لا يوجد شيء رسمي يتحدّث عن الهدم، لكننا ننام ونستيقظ على هاجس الجرافات، ونشعر أنها قد تأتي في أي لحظة، من دون أن يطرح علينا أحد أي بديل أو تعويض عادل». أمّا الشاب خالد عمر (34 عاماً)، الذي يعمل في التجارة الحرة داخل المخيم، فيتوقّف عند الأبعاد الاجتماعية والنفسية للقرار، قائلاً إن «مخيم جرمانا ليس مجرد تجمّع إسمنتي، بل يحمل رمزية لجوء وتهجير مستمرَّين منذ نكبة 1948 ونكسة 1967». ويضيف، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «أيّ مساس بالكتلة السكنية القائمة يعني ببساطة موجة نزوح جديدة داخل بلد يعاني أساساً أزمة سكن طاحنة»، مطالباً الجهات المعنيّة بـ«النظر إلى البعد الإنساني والاجتماعي قبل تطبيق نصوص القوانين الجامدة».

مقاربة «حرم المطار» بمنطق إداري تحوّل أزمة تنظيمية قابلة للحلّ إلى كارثة إنسانية

وتأسّس مخيم جرمانا في أعقاب النكبة الفلسطينية عام 1948 -على بعد نحو ثمانية كيلومترات جنوب شرق دمشق- كمخيم «مؤقت» لاستقبال اللاجئين القادمين من شمال فلسطين، ولا سيما من صفد وطبريا. ومِن بَعد نكسة حزيران 1967، تحوّل إلى ملاذٍ ثانٍ لموجات جديدة من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين المهجّرين من الجولان المحتل، فتضاعفت كثافته السكانية فوق رقعة لم تتجاوز مساحتها الأصلية 0,03 كيلومتر مربع (نحو 30 دونماً). واليوم، تلقي إعادة نشر المخطّطات بظلالها الثقيلة على الحياة اليومية في المخيم، والتي ظهر الضرر فيها سريعاً على مستويَين: الأول عقاري، بعدما باتت مئات العائلات محرومة كلياً من أيّ ترميم أو صيانة أو تعديل على منازلها المتهالكة أصلاً، فضلاً عن استحالة التثبيت القانوني للملكيات، ما يتركها عاجزة أمام تآكل مساكنها المتهالكة أصلاً. والثاني، اقتصادي، حيث تسبّبت الخطوة بشلل تام في حركة البيع والشراء داخل المناطق المشمولة بشريط «الحماية»، في وقت تحوّلت فيه المنازل التي كانت تمثّل مدّخرات العمر، بين ليلة وضحاها، إلى عبء قانوني لا يمكن التصرّف به أو تسييله، ممّا أفقد الأهالي أيّ هامش للمناورة الاقتصادية مع اشتداد الضائقة المعيشية. أمّا المستوى الثالث، فيتمثّل في الخشية من أن يكون هذا «التجميد» مقدّمة لعمليات هدم مستقبلية بذريعة مخالفة «حرم الطريق»، قد تتطوّر إلى العمل على تصفية مفهوم اللجوء نفسه، وذلك تمهيداً لاتفاق محتمل بين السلطات السورية الجديدة وإسرائيل، يُراد له أن يمرّ من دون «أعباء» حق العودة.

إزاء ذلك، يرى متابعون لشؤون المخيمات وفاعليات أهلية في «جرمانا»، أن التعامل مع ملف «حرم المطار» بمنطق إداري بحت، «يتجاهل الواقع التاريخي والديموغرافي لمخيم يجسّد حال لجوء قائمة منذ عقود، ولم يعُد، بمساحته الضيقة وكثافته المرتفعة، يحتمل أيّ تقليص جغرافي إضافي». ويشدّد هؤلاء على أن أيّ تلويح بالإزالة، من دون حلول جذرية تضمن تعويضات عادلة أو بدائل سكنية لائقة ومسبقة، لا يمكن فهمه إلا «تهديداً وجودياً يضرب ما تبقى من استقرار سكان المخيّم الهشّ»، في ما يحوّل أزمة تنظيمية قابلة للحل إلى كارثة إنسانية مفتوحة على الاحتمالات كافة.

تقرير

تعليق تنسيق الاعتقالات مع السلطة
الاحتلال يستكمل استباحة الضفة

رام الله - **أحمد العبد**

يبدو قرار جيش الاحتلال الأخير، وقف إبلاغ الأجهزة الأمنية الفلسطينية مسبقاً بنيّته اقتحام مناطق في الضفة الغربية، أقرب إلى انعكاس لطبيعة المرحلة التي باتت فيها الضفة ميداناً مفتوحاً لعمليات الجيش وسيطرته المباشرة، من دون اعتبار لدور السلطة. ورغم تبرير القرار إسرائيلياً بتسريب معلومات أمنية من الأجهزة الفلسطينية إلى مَن تصفهم سلطات العدو بـ«المطلوبين»، فإنه يأتي بالتوازي مع تصاعد الإجراءات الرامية إلى إحكام القبضة على الضفة. إذ لا يكاد يمرّ يوم من دون هدم منازل أو مصادرة ممتلكات أو إصدار إخطارات تهجير، أو الاستيلاء على أراضٍ عبر أوامر عسكرية وإعلانات تصنيف، إلى جانب شقّ طرق تفصل التجمّعات الفلسطينية عن الأراضي الزراعية والرعوية التابعة لها، وتوسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية، وتسجيل اعتداءات للمستوطنين على المواطنين وممتلكاتهم ومحاصيلهم.

وبحسب «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان»، فإن جنود الاحتلال والمستوطنين نفّذوا، خلال تشرين الأول الماضي، 3133 اعتداءً على الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم، بارتفاع نسبته 52,8% مقارنةً بشهر أيلول الذي سُجّل فيه 2051 اعتداءً. وتوزّعت الاعتداءات بين 1764 على أيدي الجنود و1369 من جانب المستوطنين، الذين زادت هجماتهم إلى أكثر من الضعف (111,6%) خلال المدة نفسها، وتحديداً خلال موسم قطف الزيتون.

أمّا في سياق الاستيلاء على الأراضي تحت ذرائع عسكرية، فأصدرت سلطات الاحتلال، أواخر تشرين الأول الماضي، أوامر بوضع اليد على مساحات من أراضي محافظة جنين، بهدف إنشاء محورَين أمنيَّين حول مستوطنتَي «غانيم» و«كاديم»، اللتَين أعاد العدو إنشاءهما هذا العام بعد إخلائهما عام 2005. وتهدف تلك الأوامر إلى استكمال منطقة عازلة حول «غانيم» على أراضي دير أبو ضعيف، وشقّ طريق أمني على أراضي قباطية لخدمة «كاديم»، بما يربط المواقع الاستيطانية ويؤمّن لها محاور حركة وحماية عسكرية. وانسحب الأمر نفسه على محافظة رام الله والبيرة، حيث أصدر الاحتلال أمراً مماثلاً بوضع اليد على أراضٍ في بلدات دير نظام وأم صفا وعطارة، بغرض شقّ محور أمني يربط بين المواقع الاستيطانية في المنطقة. ولعلّ الأخطر في هذا الأمر أنه يشمل أراضيَ غير مصنّفة أصلاً «أراضي دولة»، ما يعني أن السيطرة العسكرية باتت تمتدّ إلى أماكن ذات ملكيات وحقوق فلسطينية.

وإلى جانب الأوامر العسكرية، تمضي سلطات الاحتلال في مسار قانوني - إداري موازٍ، يستهدف تحويل الأراضي الفلسطينية إلى «أملاك حكومة» تمهيداً لإعادة تخصيصها للاستيطان. وهذا ما ظهر مثلاً في إعلانها، في الثالث من تشرين الثاني الجاري،

تواصل سلطات الاحتلال توسيع البنية التحتية لتسليح المستوطنين وتدريبهم

مساحات واسعة من أراضي بيتللو والمزرعة القبلية ودير عمار، شمال غرب رام الله -في محيط مستوطنة «كيرم رعيم»-، «أملاك حكومة». وإذ يجيء ذلك استناداً إلى الأمر العسكري الخاص بأملاك الحكومة والأملاك المتروكة، فإن تحديد المتضرّرين منه يستلزم مطابقة الأراضي المشمولة مع وثائق الملكية والحقوق، خصوصاً أن حدود الإعلان يتخلّلها قطع أراضٍ مستثناة. أيضاً، كشفت «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» عن إعلانات لمنح تراخيص «استخدام مؤقت» لأغراض الرعي في مساحات واسعة مصنّفة «أراضي دولة»، بما في ذلك في محافظات سلفيت وجنين وطوباس ورام الله والبيرة.

وفي الأغوار الشمالية والوسطى، يسرّع الاحتلال تنفيذ مشروع «الخط القرمزي» الذي أعلن عنه العام الماضي، والذي يهدّد بعزل نحو 118 ألف دونم وحرمان مئات العائلات من أراضيها ومصادر عيشها. ويقوم المشروع على شقّ طرق عسكرية وحفر خنادق وإقامة سواتر ترابية وأسلاك شائكة وأسوار ومنظومات مراقبة إلكترونية على أجزاء من مساره، الممتدّ من عين شبلي في الأغوار الوسطى حتى حاجز تياسير شمالاً، مروراً بخربة عاطوف قرب طمون في محافظة طوباس. وتكمن خطورة هذا المشروع في أنه يخترق مساحات زراعية واسعة، ويقطع التواصل بين التجمّعات الفلسطينية وأراضيها ومصادر المياه والمراعي، فضلاً عن تهديده بإزالة منازل ومنشآت زراعية ومستودعات وحظائر أغنام وخزانات مياه وشبكات ريّ ومزروعات.

وعلى صعيد التوسّع الاستيطاني، طرحت سلطات الاحتلال عطاءً لبناء 732 وحدة في مستوطنة «جفعوت» غرب بيت لحم، ضمن المرحلة الأولى من مشروع يضمّ مباني سكنية متعدّدة الطوابق ومنشآت تجارية ومؤسسات عامة. ولا يقتصر المشروع على السكن فحسب، إنّما يشمل أيضاً تسويق المباني العامة والأراضي لأغراض التجارة والتشغيل، الأمر الذي يعكس توجّهاً إلى إرساء بنية اقتصادية وخدمية تضمن استمرار التوسّع، وانتقالاً من مرحلة إقرار المخطّطات إلى طرح الأراضي أمام الشركات والمطوّرين.

وبحسب مراجعة «الهيئة» لسجلّ «سلطة أراضي إسرائيل»، نُشر منذ مطلع العام وحتى الثامن من تشرين الثاني، ما لا يقلّ عن 28 عطاءً لتسويق أراضٍ في الضفة والقدس، بينها 18 لمشاريع سكنية تضمّ مجتمعةً 7815 وحدة استيطانية، إلى جانب عطاءات لاستخدامات غير سكنية.

وفي موازاة ما تَقدّم، صادقت سلطات الاحتلال على مخطّط يتيح إقامة ميادين للرماية والتدريب على السلاح في 31 موقعاً استيطانياً في الضفة والقدس، تمتدّ من جنوب نابلس ومحيط القدس وصولاً إلى أريحا والأغوار، وتشمل مستوطنات وتجمّعات وأحياء استيطانية ومناطق صناعية. كما يُدرج المخطّط ميادين الرماية ضمن الاستخدامات المسموح بها في أراضي المباني والمؤسّسات العامة والمرافق السياحية والتجارية والصناعية والمنشآت الرياضية والترفيهية. وتأتي هذه المصادقة استكمالاً لتوجّه سابق إلى تجهيز المستوطنات بمرافق للتدريب على السلاح، لا سيما في ظلّ تزايد طلبات الحصول على تراخيصه منذ السابع من تشرين الأول 2023.

ليبيا

مصر تتودّد إلى حكومة الغرب
لـ«تجميد» الاتفاق البحري مع تركيا

القاهرة - **الأخبار**

تكثّف مصر مساعيها الدبلوماسية مع «حكومة الوحدة الوطنية» برئاسة عبد الحميد الدبيبة، في محاولة لتجميد تنفيذ اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقّعة بين طرابلس وأنقرة، التي أُعلن دخولها حيّز التنفيذ أخيراً، إلى حين إعادة صياغتها. وفي هذا السياق، جاءت زيارة وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، إلى طرابلس، السبت الماضي، والتي شارك خلالها في اجتماعات «تجمّع دول الساحل والصحراء»، وفي إعادة افتتاح المقرّ التاريخي للسفارة المصرية في العاصمة الليبية، في خطوة وصفتها مصادر مصرية، في حديثها إلى «الأخبار»، بأنها «الأوضح على صعيد الانخراط المصري في الغرب الليبي، في ظلّ سعي القاهرة إلى كسب ودّ جميع الأطراف في المرحلة الحالية».

وبحسب المصادر، تسعى الحكومة المصرية إلى توسيع دائرة النقاش حول الاتفاقية البحرية، لتشمل في مرحلة أولى قبرص واليونان، مع «احتمال ضمّ أطراف أخرى لها حدود بحرية مشتركة، من بينها إسرائيل ولو بصورة غير مباشرة». وتبيّن أن هذه المساعي تهدف إلى «التوافق على تفاصيل عملية الترسيم، على أن تتوقّف في المقابل أيّ أنشطة قد تعني الشروع في تنفيذ الاتفاقية التي أدخلها البرلمان الليبي حيّز التنفيذ بعد سنوات من الجمود». ورغم الخلافات القائمة بين الإطار التفاوضي الذي تتبنّاه مصر وقبرص واليونان من جهة، ونظيره الذي وضعته تركيا وليبيا من جهة أخرى، يرتكز التحرّك المصري على «تقديم خرائط وتفاصيل مُستندة إلى القانون الدولي»، في وقت تتمسّك فيه القاهرة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها الأساس الحاكم لأيّ ترسيم. والجدير ذكره، هنا، أن هذه المسألة كانت محطّ خلاف قديم إبّان عهدَي حسني مبارك ومعمّر القذافي، حيث حال الخلاف على التفاصيل دون توقيع اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين البلدَين، قبل سقوط النظامَين عام 2011.

وفي حين تراهن القاهرة على «التوصّل إلى توافقات مشتركة» في شأن الترسيم البحري، فهي ترفض، في الوقت نفسه، توقيع «أيّ اتفاقيات أحادية من شأنها إغضاب حليفتَيها، نيقوسيا وأثينا»، بينما تتحرّك أيضاً مع أنقرة على «مستويات سياسية وعسكرية واقتصادية عدّة، بما فيها تنفيذ التدريبات العسكرية المشتركة في مواعيدها». ويتوازى هذا التحرّك مع تجنّب التصعيد الدبلوماسي حول الاتفاقية البحرية، التي يؤكّد مسؤولون مصريون أنها «لن تدخل حيّز التنفيذ الفعلي». وبالعودة إلى زيارة عبد العاطي، فقد تخلّلتها مناقشة ملفات اقتصادية عدّة، من شأنها - رغم التباينات الجوهرية في كثير من القضايا - أن تفتح الباب أمام «مسارات تعاون مرحلي أوثق» بين القاهرة وطرابلس، بدءاً بـ«فرص عمل للشركات المصرية»، مروراً بـ«اتفاقيات في مجال الرعاية الصحية»، ووصولاً إلى «وعود باستثمارات كبيرة يمكن أن تشرع جهات مصرية في تنفيذها عقب الاجتماع المُرتقب للّجنة المشتركة المصرية - الليبية»، بحسب المصادر. كما يُنتظر أن تُبرَم اتفاقات بين الجانبَين في مجال الطاقة، ترجّح المعلومات أنها «سترجئ الخلافات حتى إشعار آخر».

أمّا سياسياً، فتعوّل مصر على أداء دور في «تقريب وجهات النظر» بين الشرق والغرب الليبيَّين، وذلك في إطار المساعي الجارية لـ«فتح الطريق أمام انتخابات رئاسية وبرلمانية من شأنها إنهاء الانقسام القائم». وبحسب مسؤولين مصريين تحدّثوا إلى «الأخبار»، فإن الاتصالات الجارية حالياً تقوم على «توسيع دائرة المشاركين في العملية السياسية، بدلاً من لجنة «4+4» التي لم تحقّق التقدّم المنشود، رغم الموافقة النظرية عليها من مختلف الأطراف الليبية»، فيما من المُرتقب أن يزور مسؤولون أمنيون مصريون الشرق والغرب الليبيَّين، وأن يبحثوا مع المسؤولين هناك فرص الدفع بمسار انتخابي حقيقي، والتي تعتقد القاهرة أنها «تتزايد يوماً بعد آخر». ويتعزّز هذا الاعتقاد في ظلّ تراجع حدّة التصعيد الدبلوماسي بين الأطراف المختلفة، والدعم الأميركي لهذا المسار، إلى جانب العمل على حلحلة المشكلات تدريجياً، بما فيها تلك المرتبطة بالملفَّين العسكري والأمني، والذي يُتوقّع معه تبلور صورة اتفاق بحلول العام الجديد.

قضية

اقصت أكاديمية «غونكور» روائياً للاشتباه في استعانته بالذكاء الاصطناعي، ثم توّجت فيليب جاييندادا الذي اقرّ باستخدام «تشات جي بي تي» في روايته الفائزة. مفارقة تكشف ارتباك المعايير الادبية، وتفتح سجالاً يتجاوز حدود الجائزة إلى جوهر الكتابة نفسها: متى تبقى الآلة أداةً في يد الكاتب؟ ومتى تتسلّل إلى لغته وتصادر صوته؟

فيليب جاييندادا متوّجاً «غونكور»
أين ينتهي «الـ AI» وتبدأ «الكتابة»؟

بول مخلوف

يضجّ المشهد الأدبي الفرنسي بفضائح تحطال أسماءً بارزة، بعدما تبيّنت استعانتها بالذكاء الاصطناعي، وتسلّلت الكتابة المولّدة آلياً إلى صميم الإنتاج الأدبي. ثمة سؤال لم يعد يحتمل التأجيل: ما الذي يحدث للكتابة حين تدخل الآلة إلى غرفة المؤلف؟

«غونكور»: الإقصاء لكاتب والتتويج لآخر

خلال موسم أدبي واحد، انفجرت قضيتان وضعتا جائزة «غونكور» في قلب هذا الاضطراب. أقصى الروائي الكندي من أصل هايتي تيليسّون أوريليان من القائمة الأولى للجائزة، بعدما اتُّهم بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي في كتابة روايته «كان هذا أو الموت». استندت الأكاديمية في قرارها إلى وقائع انتحال سابقة، وإلى تحليلات رأت أنّ الرواية، في جانب واسع منها، ثمرة كتابة مولّدة آلياً. وقد اكتسبت الشبهة ثقلاً إضافياً حين أعلن ناشره الكندي عن إنهاء التعاون معه، مؤكداً أنّ الذكاء الاصطناعي دخل بالفعل في عملية الكتابة، وإن بقي حجم تدخله مجهولاً.

> **أقرّ الفائز بأنه استعان بـ«تشات جي بي تي» ثلاث مرات**

بعد أسابيع قليلة، توّجت الأكاديمية نفسها الروائي الفرنسي فيليب جاييندادا بجائزة غونكور عن «مجهولة رصيف جافيل». وفي صباح اليوم التالي، أقرّ الفائز على أثير «فرانس أنتر» بأنه استعان بـ«تشات جي بي تي» ثلاث مرات أثناء إعداد الرواية. هكذا انكشفت الاعتباطية في المشهد الأدبي الفرنسي. لدينا كاتب يقصي لمجرّد الاشتباه في استعانته بالآلة (وقد ثبتت الشبهة)، وآخر يتوّج بالجائزة الرفيعة ذاتها بعدما أقرّ باستخدامها. تبدو الحالتان، للوهلة الأولى، شاهداً على اعتباطية المعايير؛ غير أن الفارق بينهما جوهري أيضاً، يطال حجم الاستعانة، وطبيعتها، ودرجة الإفصاح عنها، ثم المسؤولية التي يتحمّلها الكاتب أمام ناشره وقرائه. مع ذلك، لا يزيل هذا الفارق ارتباك المؤسسة الأدبية. في أيلول (سبتمبر) الماضي، أعلنت أكاديمية «غونكور» أنها لا تقبل إجازة نصوص مولّدة بمساعدة الذكاء الاصطناعي، لكنها منحت جائزتها قبل أيام إلى رواية جاييندادا التي تتضمن عبارة اقترحها البرنامج، وحواراً أجري معه، ومساعدة قدمها للكاتب في البحث. أين تنتهي «المساعدة» وتبدأ «الكتابة» إذن؟

ثلاث استعانات بالآلة... واعتراف بلا اعتذار

لم يتعامل جاييندادا مع اعترافه الذي قدمه في مقابلة مع «فرانس أنتر» كفضيحة تستوجب الاعتذار. تحدّث عن الأمر بخفة، موضحاً أنه استخدم البرنامج في ثلاث مناسبات مختلفة. خبّأ في الرواية نصف جملة اقترحه «تشات جي بي تي»، ودعا القارئ إلى العثور عليه، ثم كشفه لاحقاً بعدما بقي عصيّاً حتى على برامج رصد النصوص الآلية.

في موضع آخر، حاور «تشات جي بي تي» و«كلود» حول تفصيل يخدم تحقيقه الروائي: ما الذي يجفّ أسرع ليلاً، عند حرارة سبع عشرة درجة وهواء قليل الحركة؛ شعر امرأة شابة أم حجارة رصيف باريس؟ جاءت الأجوبة متناقضة ومفرطة في الثقة، فاحتفظ بها وأدخلها في الكتاب مادةً للسخرية من الآلة ومن يقينها الزائف. أما الاستعانة الثالثة، فكانت لأغراض البحث التقني.

بهذا المعنى، لم يسلّم جاييندادا البرنامج مفاتيح الحكاية. الشخصيات والبناء والسرد وصوت الرواية بقيت من صنعه، فيما أدخل الآلة إلى النص كموضوع وأداة ولعبة. أراد أن يضع الكتابة البشرية أمام إجابة مولّدة آلياً، وأن يكشف ارتباك البرنامج عوض أن يخفيه خلف بلاغة الرواية. حتى الجملة التي اقتبسها منه لم تمرّ خلسة، إذ جعلها لغزاً صغيراً في علاقة الكاتب بقارئه، وأبقاها محدودة إلى حدّ لا يسمح لها بابتلاع صوت الكتاب.

ترويض الذكاء الاصطناعي أم التنازل له؟

يرى جاييندادا أن إنكار وجود الذكاء الاصطناعي ضرب من العقم. التقنية دخلت اللغة، وصارت حاضرة في البحث والترجمة والتحرير والتلخيص واقتراح الصيغ. ومن العبث، في رأيه، أن يتصرف الكاتب كأنها لم تولد. لذلك يدعو إلى «ترويضها»: استعمالها، وفهم قدراتها، والتصريح بدورها، مع إبقائها في موقع الأداة. وقد شبّهها بالمؤثرات الخاصة في السينما؛ فالمخرج لا يخفي الأدوات التي ساعدته على بناء المشهد، ولا يفقد صفته مخرجاً لمجرد أنه استخدمها. ومن هنا تخيّل روايات تعلن صراحة أنّ فصلاً منها أُنجز بمساعدة برنامج، فيتحول الإفصاح نفسه إلى جزء من العقد بين الكاتب والقارئ.

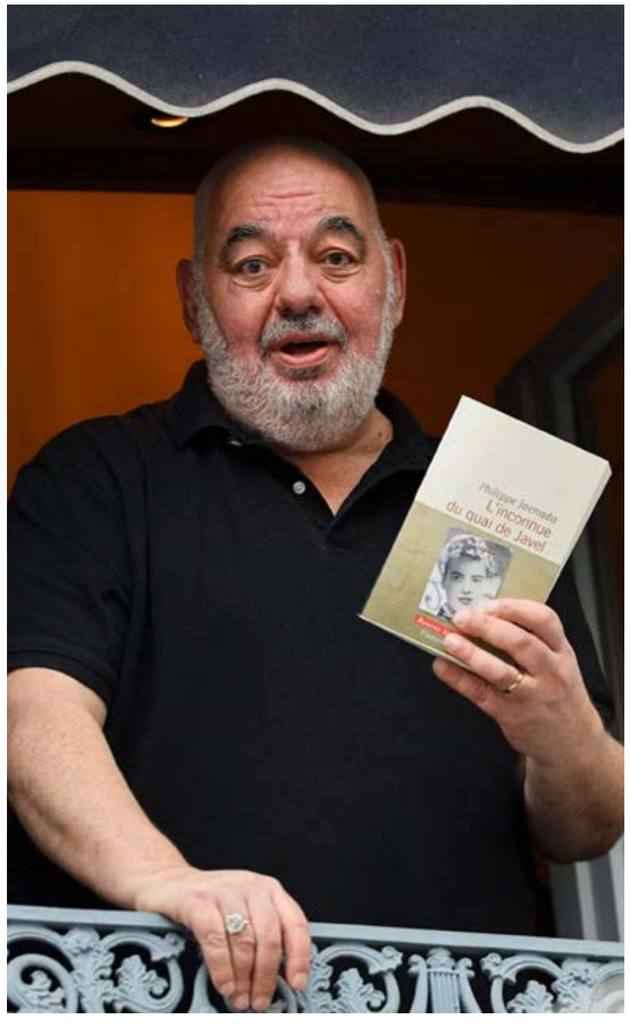
حين تتسلّل الخوارزمية إلى صوت الكاتب

غير أنّ هذه المقارنة تحجب أكثر مما تكشف. فالمؤثر البصري يضيف إلى الصورة ما قرره المخرج سلفاً، في حين تقترح آلة اللغة كلمات وتراكيب وصوراً قد تدخل في نسيج الأسلوب. السينما تستطيع فصل المؤثر عن السيناريو، أما الأدب، فمادته اللغة، وأداته اللغة، وأثره الأخير لغة أيضاً. تدخُّل الخوارزمية في الجملة هو عملية تجميل بلاستيكية للجملة. هذا تدخّل إلى الموضع الذي يتشكل فيه صوت الكاتب، وقد تجمّل نبرته أو تشوهها، والحال يحدث أنها تزوّد الكاتب بنبرة لن يعرف مصدرها أو لا يستطيع تمييزها عن نبرته، وعليه، يفتح اعتراف جاييندادا شقاً في جوهر الأدب المعاصر: ماذا يتبقّى من الفن، وهو الأثر الإنساني الخالص، حين ينبت الحديد ويتكاثر في لحم صانعه؟ وكيف يمكن للأدب، ذلك البوح الصاعد من العتمة، وهسيس الحميم، وما يعجز عنه التفكير أن يولد في جوف برامج الذكاء الاصطناعي التي لا ذاكرة لها ولا جسد، لا نتوء ولا ندوب؟

لم يتكئ الأدب يوماً على الذكاء بقدر ما كانت الحساسية المفرطة رکيزته. على أنّ الأدب ليس معزولاً، وليس مصاباً بالتوحد، كما أنه لا «ينبثق» من حوارات ثنائية يجريها الكاتب مع برامج ذكاء اصطناعي، ذلك أن كل نص يحمل أصداء الكتب السابقة، وصوت صاحبه، ووجوه الأصدقاء (القراء).

تضع عبارة جاييندادا، «ينبغي ألّا نسمح لها بأن تحلّ محلنا»، الحدّ الذي يريد رسمه بين الاستخدام والتنازل.

لكن هذا بالضبط ما قيل عن لعبة «كاونتر سترايك» أول أيام انتشارها على الإنترنت، اللعبة التي تطورت في ما بعد ونشأت منها أخيراً لعبة «باب جي» التي صارت بمثابة معسكر تدريب للمقاتلين والميليشيات. في المشهد الأدبي المعاصر، وجب علينا قراءة كتب الأدباء من دون أن نصغي بالضرورة إلى ما يقولونه.



دفاتر

فارس يواكيم يستعيد شوشو و... ذاكرة بيروت!

يستعيد فارس يواكيم في كتابه «شوشو في الذاكرة» (الفرات) سيرة نجم الكوميديا اللبنانية حسن علاء الدين (1939–1975) كاشفاً ما وراء الضحكات من ديون وأوجاع ومغامرات مسرحية. شهادة تتجاوز حياة الفنان إلى توثيق تجربة «المسرح الوطني»، وتصحيح روايات مغلوطة، واستحضار بيروت التي جعلت من الخشبة مساحة للفرح ومواجهة الأزمات في زمن مضطرب

رووف قبيسي

ليست الكتابة عن فنان راحل مجرد استعادة لسيرة مضت، ولا هي جمع لأسماء المسرحيات وتواريخ العروض. أحياناً تصبح الكتابة محاولة لإنقاذ مرحلة كاملة من النسيان، وتصحيح صورة فنان أخذت عنه الروايات تتكاثر حتى اختلطت الحقيقة بالذاكرة، والواقع بالحكاية. من هذا المنطلق يأتي كتاب «شوشو في الذاكرة» (منشورات الفرات للنشر والتوزيع) للكاتب والإعلامي والمسرحي فارس يواكيم شهادة شخصية وفنية على واحد من أبرز وجوه المسرح الشعبي اللبناني: حسن علاء الدين، المعروف باسم شوشو.

منذ الصفحات الأولى، يحدد يواكيم موقفه بوضوح. فهو لا يكتب عن «شوشو» اعتماداً على ما قرأه الآخرون أو ما تناقلته الألسن، بل ينطلق من معرفته المباشرة بالفنان ومن عمله إلى جانبه. ويبدو الدافع الأساسي وراء الكتاب رغبة المؤلف في مواجهة الأخطاء التي وجدها في بعض ما كتب عن «شوشو» وعن «المسرح الوطني». لذلك آثر أن يكون شاهداً على مرحلة عاش تفاصيلها، ليرويها بعيداً من أصباغ التجميل والمبالغة، وهنا تكمن أهمية الكتاب. فالمؤلف لا يريد أن يصنع أسطورة جديدة حول «شوشو»، بل أن يعيده إلى سياقه الحقيقي، إنساناً وفناناً ومسرحياً، وأن يضع تجربته ضمن تاريخ الحركة المسرحية اللبنانية.

من نجم الكوميديا إلى تأسيس «المسرح الوطني»

كان «شوشو» أكثر من مجرد ممثل كوميدي عرفه الجمهور من خلال الضحكة. كان نجماً جماهيرياً، استطاع أن يبني علاقة مباشرة مع الناس، وأن يجعل المسرح مكاناً يلتقي فيه الفنان بالجمهور بصورة يومية. لكن نجاحه لم يكن قائماً على موهبته الفردية وحدها. فقد نشأت حوله مجموعة من الفنانين الذين شكلوا معاً تجربة مسرحية متكاملة، وأصبح عدد منهم لاحقاً من الأسماء المعروفة في الحياة الفنية اللبنانية.

تتوقف شهادة يواكيم طويلاً عند «المسرح الوطني»، الذي أسس في بيروت سنة 1965 بالشراكة بين حسن خضر علاء الدين، «شوشو»، ونزار ميقاتي. وكانت الفكرة تتجاوز تقديم عروض مسرحية عابرة إلى إقامة فرقة ثابتة ومسرح قادر على العمل بصورة مستمرة. وقد اختير اسم «المسرح الوطني» من تجربة «المسرح الوطني الشعبي» في باريس.

في تلك المرحلة، تشكلت الفرقة من ممثلين شارك بعضهم في أعمال التلفزيون اللبناني، إلى جانب هواة وشبه محترفين سبق لهم العمل في فرق مسرحية محلية. وهكذا لم يولد «المسرح الوطني» من فراغ، بل من تفاعل بين تجارب متعددة، ومن رغبة في تأسيس فرقة قادرة على مواجهة الجمهور باستمرار.

خلف الضحك... ديون ومغامرة فنية

لم يكن الطريق سهلاً. فالكتاب يكشف جوانب من الصعوبات المالية التي واجهها «شوشو» في بداية المشروع، إلى درجة اضطراره إلى الاستدانة لتأمين تكاليف الديكور والملابس والمستلزمات الضرورية للإنتاج. وهذه التفاصيل تقدم صورة مغايرة عن النجم الذي عرفه الجمهور لاحقاً. فخلف النجاح والضحك كان هناك فنان يخوض مغامرة حقيقية، ويضع نفسه أمام مخاطر مالية وفنية كبيرة. ولعل أهم ما يلفت في تجربة ذلك المسرح أنه لم يكن نخبوياً. كان شعبياً، يخاطب جمهوراً واسعاً ويعتمد على الحضور اليومي للناس. لذلك كان نجاح العرض مرتبطاً بقدرته على جذب الجمهور والمحافظة عليه.

من هنا يمكن فهم «شوشو» بصورة أفضل. فهو لم يكن يؤدي الكوميديا لمجرد إضحاك الجمهور، بل كان يدرك طبيعة جمهوره، ويعرف ما ينتظره منه. كانت الخشبة بالنسبة إليه مساحة للتواصل، وكان نجاحه قائماً على تلك العلاقة الحميمة مع الناس. ولهذا أصبح اسمه مرتبطاً بالمسرح الشعبي اللبناني، حتى غدا كثيرون يطلقون عليه اسم «مسرح شوشو». وذات يوم تكتب الروائية المعروفة غادة السمان مقالاً ذكرت فيه أنها طلبت إلى سائق تاكسي أن يوصلها إلى «المسرح الوطني»، فلم يدر السائق عنوان المسرح، وحين قالت له: «عند شوشو»، ضحك وأوصلها إلى باب المسرح.

شاهد على الخشبة وذاكرتها

لم يتعامل فارس يواكيم مع هذه التجربة بمنطق الاحتفال فقط. فهو يراجع ما كتب عنها، ويشير إلى أخطاء وجدها في بعض الدراسات التي تناولت الحركة المسرحية الحديثة في لبنان. ومن أبرز ما يتوقف عنده إغفال بعض الدراسات لدور «المسرح الوطني»، رغم أنه كان يقدم عروضه بصورة منتظمة، بينما تناولت تلك الدراسات فرقاً موسمية لم تكن تستمر بالوتيرة نفسها.



كما يدقق في عدد المسرحيات التي قدمها «المسرح الوطني» وفي الفترة الزمنية التي امتدت خلالها تجربته. وهذه العناية بالتفاصيل ليست ترفاً بالنسبة إلى المؤلف، لأنها جزء من مشروعه الأساسي: كتابة ذاكرة أكثر دقة للمسرح اللبناني، وإعادة الاعتبار إلى تجربة يرى أنها لم تنل حقها من التوثيق.

وفي هذا السياق، تصبح العلاقة بين الكاتب و«شوشو» عنصراً أساسياً في الكتاب. ففارس يواكيم لم يكن مراقباً من بعيد، بل كان شريكاً في عدد من الأعمال والمشاريع الفنية ومنها مسرحية «فرقت نمره» و«جوه وبره» و«وفوق وتحت» و«خيمة كراكوز» و«وصلت للتسعة وتسعين» و«واحد تنين تلاتة» و«الدنيا دولاب» و«حبل الكذب طويل» و«طربوش بالقاووش» و«آخ يا بلدنا». ويقول واكيم عن المسرحية الأخيرة إنّ العنوان الذي وضعه لها كان «آه يا بلدنا» لكن «شوشو» غيره إلى «آخ يا بلدنا»، وانتشر في لبنان انتشار النار في الهشيم.

وهذا القرب بين الكاتب ومسرحياته منحه موقعاً مختلفاً في الكتابة، لكنه في الوقت نفسه وضع عليه مسؤولية أكبر: أن يفرق بين الصداقة والحقيقة، وبين الوفاء الشخصي والتوثيق. وتزداد أهمية هذه الشهادة عندما نتذكر الظروف التي عاشها المسرح اللبناني. فقد كانت الحياة الفنية مرتبطة بالواقع السياسي والاجتماعي، وكانت الأوضاع الأمنية قادرة على إغلاق المسارح وتعطيل العروض. ويشير الكتاب إلى أحداث آذار (مارس) 1973، عندما توتر الوضع الأمني وفُرض حظر للتجول، فتوقفت العروض المسرحية. ومع ذلك لم تتوقف الحركة الإبداعية، واستمرت الأفكار والنقاشات حول الأعمال المقبلة.

فنان يضحك الناس ويخفي أوجاعه

لذلك لا يظهر «شوشو» في صفحات الكتاب مجرد فنان كوميدي بقي في ذاكرة الجمهور، وإنما هو أيضاً صاحب مشروع، ومغامر فني، وشريك في تأسيس تجربة مسرحية استمرت سنوات وقدمت عدداً كبيراً من المسرحيات. وهو أيضاً إنسان له نقاط قوة وضعف، وله نجاحاته وأزماته، وله أصدقاء وزملاء اختلفوا معه واتفقوا، لكنهم جميعاً كانوا جزءاً من مرحلة ثقافية لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن تاريخ المسرح اللبناني. وهكذا يتحول صنيع المؤلف من مجرد كتاب عن فنان، إلى وثيقة عن زمن لبناني كامل، كان فيه المسرح قادراً على أن يُضحك الناس في أصعب الظروف، وأن يجعل من الضحكة شكلاً من أشكال البقاء، ومن الخشبة مساحة لاختبار الحياة نفسها.

وفي الفصل الذي عنونه «إضاءة على موهبة شوشو»، يخبرنا يواكيم أنّ شوشو الذي كان يضحك الناس «كان إنساناً حزيناً في أعماقه. كان المسرح حبه الكبير وفيه كان يجد الشفاء ومن الهموم المالية والآلام الأمراض، وكان حين يعتلي الخشبة ينتعش ويشحن جسده النحيل بالقوة، وحين يسمع ضحكات الجمهور وتصفيقه ينسى همومه المادية والآلامه البدنية». ويحكي المؤلف أيضاً عن مشكلات «شوشو» المالية، وكيف أنّ الناس كانوا يستغربون كيف تراكمت ديون هذا الفنان البارع، ومسرحه كان يعج بالجمهور كل ليلة، ويقول: «الواقع أن شوشو كان مديناً قبل تأسيس المسرح في الأيام التي أمضاها من دون عمل. ولدى تأسيس المسرح، تراكمت الديون الكبيرة والفوائد الباهظة. لم ينجح في الاستدانة من المصارف، فلجأ إلى المرابين وكانت الفوائد المترتبة عليه خرافية، 5 في المئة في الشهر، أي 60 في المئة في السنة، ما يعني أن أرباحه كانت تذهب إلى المرابين لتسديد الفوائد ويبقى الدين كما هو».

تصحيح الأخطاء في تاريخ المسرح اللبناني

وفي كتابه الشائق هذا، يصحّح يواكيم أخطاءً كثيرة وقع فيها عدد ممن تحدثوا عن «شوشو» وكتبوا عنه، من بينهم علي الراعي في كتابه «المسرح في الوطن العربي»، وهي الأخطاء ذاتها التي نقلها حرفياً أحمد صقر من كلية الآداب في جامعة الإسكندرية في محاضرة عنوانها «المسرح في لبنان» ولم يكلف نفسه حتى الإشارة إلى المصدر! كما يتناول المؤلف أخطاءً أخرى كثيرة اقترفها الناقد عبيدو باشا في مقالة طويلة نشرها في جريدة «النهار» تحت عنوان «شوشو لا يزال حياً بيننا»، وكذلك ما كتبته فدوى هاشم نصر الدين في أطروحة قدمتها في «جامعة باريس 8» عن «مسرح الأطفال في لبنان خلال الحرب منذ 1975»، وما كتبته رين صعب في رسالة ماجستير قدمتها في «جامعة الروح القدس – الكسليك، لبنان» عام 2016، فضلاً عن أطروحة أخرى قدمها نبيل أبو مراد من الجامعة اللبنانية، ونشرها في كتاب عنوانه «المسرح اللبناني في القرن العشرين»، وما كتبه أيضاً محمد كزيم في كتابه «كما عرفتهم». ويبدو أنّ هدف يواكيم، من خلال رصده تلك الأخطاء، التنبيه إلى ضرورة توخي الحذر، خشية أن تتناقلها الألسن والأقلام، «راجياً من طلبة الجامعات الذين يُعدّون رسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه، وكتّاب التحقيقات الصحافية، ومُعدّي البرامج الإذاعية والتلفزيونية، ومديّجي الأخبار على شبكات التواصل الاجتماعي، أن ينتبهوا إليها وألا ينقلوها كما هي» وفق قوله.

> **لعل أهم ما يلفت في تجربة ذلك المسرح أنه لم يكن نخبوياً**

«آخ يا بلدنا»... صرخة بقيت في ذاكرة بيروت

تبقى القيمة الأعمق في «شوشو في الذاكرة» تتجاوز تصحيح التواريخ والأسماء. فالكتاب يستعيد زمناً كان النضال فيه أملاً عريضة ونكران ذات، في مدينة كانت تعيش حياة مسرحية نابضة، ينتظر جمهورها المسرحية كما ينتظر العاشق موعداً مع حبيبته. كان المسرح مكاناً للضحك حقاً، لكنه كان أيضاً مساحة للتعبير عن الناس وحياتهم ومشكلاتهم. وفي قلب هذا المشهد، كان «شوشو» يقف بجسده النحيل المثقل بالأوجاع، ويخاطب الجمهور بلغته. شخصياً، قد أنسى أشياء كثيرة مما قرأت من كتب وصحائف، وما كان يكتبه أنسي في ملحق «النهار» من كلمات زرعت في وجدان الصبي الذي كنته، بذور التمرد على الواقع. لكنني لا أنسى صراخ «شوشو» في «آخ يا بلدنا»، ولا أغنيته «شحادين يا بلدنا، قالوا عنا شحادين/ نشالين يا بلدنا، قالوا عنا نشالين/ مظلومين يا بلدنا، إيه وحياتك مظلومين»، وهي الأغنية الأثيرة التي ما زالت محفورة في وجدان الكثيرين من اللبنانيين ويرددونها حتى اليوم.

ويبقى من الحق أيضاً أن نقول إن «شوشو في الذاكرة» كتاب خليق بأن يُقرأ، فهو يتناول فناناً عشق فنه وجمهوره ووطنه، لكن الديون والأمراض والحروب عجّلت برحيله وهو في السادسة والثلاثين من العمر، وقوّضت المدينة التي فُتن بها، والمسرح الذي أحبّه. ومع ذلك، يبقى فناناً عزيز النظير، وأسطورة فريدة من نوعها في تاريخ المسرح اللبناني.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 11 تشرين الثاني 2026 العدد 5924

يوتيوب

أيها الشباب... السنة «كبيس»!

يارا عبود

في ذاكرة المشاهدة التلفزيونية اللبنانية، مساحة لبرامج كانت تجمع أفراد العائلة حول الشاشة، وتحوّل التحديات والألعاب إلى موعد ينتظره الكبار والصغار. من برامج محلية مثل «لاقونا عالساحة» إلى تجارب معرّبة مثل «توب شيف»، لم يكن الترفيه مجرّد استراحة من الأخبار، بل جزءاً من المشهد التلفزيوني الذي اعتاد الجمهور متابعته في أوقات محدّدة. اليوم، تحاول مجموعة من الشباب استعادة شيء من تلك المساحة عبر «كبيس»، وهو برنامج ترفيهي يقوم على التحديات والمنافسة بين المؤثرين، ويُعرض عبر يوتيوب، في تجربة تجمع بين فكرة محلية وآليات إنتاج تبحث عن تمويل وفرص للاستمرار.

حين تضيق مساحة الترفيه

في السنوات الأخيرة، بات حضور الأخبار والبرامج السياسية والتحليلات بارزاً على الشاشات اللبنانية، فيما تراجعت مساحة البرامج الترفيهية التي تقوم على الألعاب والتحديات والمشاركة الجماعية. لا يتعلق الأمر بمجرد غياب صيغة تلفزيونية، بل أيضاً بتراجع نوع من المحتوى الذي كان يتيح للمشاهدين متابعة تجربة مشتركة خارج إيقاع الأخبار اليومية.

في هذا السياق، جاءت فكرة «كبيس» محاولة لإعادة إحياء أجواء البرامج الترفيهية، انطلاقاً من تصوّر شبابي يسعى إلى تقديم محتوى خفيف، قريب من البيئة اللبنانية، وقادر على استقطاب جمهور يتابع اليوم جزءاً كبيراً من اهتماماته عبر المنصات الرقمية.

لعبة من المونة اللبنانية

يحمل اسم البرنامج إحالة إلى «الكبيس»، أحد مكوّنات المونة اللبنانية، في اختيار يجمع بين المحلي والطابع المرح الذي تقوم عليه الفكرة. يتولى ميشال باسيل إخراج البرنامج وتقديمه، فيما يشغل حازم المغربي موقع المنتج المنفّذ.

تقوم الصيغة على استضافة مؤثرين يخوضون تحديات



مختلفة، ويجمعون النقاط في منافسة تنتهي بفوز أحد المشاركين. لكن الرهان لا يقتصر على التحديات نفسها؛ إذ يحاول الفريق بناء أجواء ترفيهية تستعيد بعض خصائص البرامج التي عرفها الجمهور سابقاً، مع الاستفادة من حضور المؤثرين على المنصات الرقمية.

وبحسب المغربي، تكوّن حول المشروع فريق يضم نحو سبعين شخصاً من خريجي الجامعات والطلاب والعاملين في المجال، ممن آمنوا بالفكرة وشاركوا في العمل عليها. في بلد تضيق فيه فرص الإنتاج الإعلامي، تبدو المبادرة أيضاً محاولة لصناعة فرصة مهنية بدلاً من انتظارها.

التمويل... التحدّي خارج اللعبة

كان تأمين التمويل من أبرز العقبات التي واجهت المشروع. يروي المغربي أن الفريق أعدّ نحو تسعين عرضاً تقديمياً، وتوجّه إلى شركات لبنانية لشرح الفكرة واقتراح صيغة تعاون تتيح إنتاج البرنامج مقابل حضور إعلاني للمنتجات داخل الحلقات.

بدلاً من حصر الإعلان في فاصل منفصل، تقوم الفكرة على إدخال المنتج في سياق التحدي نفسه. ويضرب المغربي مثالاً بشركة tora bika، من خلال إمكانية أن يصبح إعداد كوب من الكابتشينو جزءاً من إحدى الألعاب. بهذه الطريقة، يحصل المنتج على مساحة ترويجية ضمن المحتوى، فيما يؤمّن البرنامج مورداً يساعده على الاستمرار.

ويشير المغربي أيضاً إلى أن الدعم لم يقتصر على التمويل المباشر؛ إذ قدّمت شركات، وفق روايته، مساعدات لوجستية وخدمات مختلفة، من تجهيزات وترتيبات إلى تأمين الطعام للفريق. في المقابل، فضّلت شركات أخرى انتظار نتائج الموسم الأول قبل التفكير في المشاركة في موسم لاحق.

تكشف التجربة عن جانب من التحديات التي تواجه الإنتاج المستقل: كيف يمكن تحويل فكرة ترفيهية إلى مشروع قابل للاستمرار، في ظل الحاجة إلى موارد مالية وإلى شركاء مستعدين للمجازفة بمحتوى جديد؟ كما تطرح مسألة التوازن بين متطلبات الرعاية التجارية والحفاظ على طبيعة البرنامج ومضمونه.

من يوتيوب إلى الشاشة

يُعرض «كبيس» حالياً عبر يوتيوب، مع حضور على إنستغرام وتيك توك، وتُنشر حلقة جديدة كل خميس عند السادسة مساءً، وفق المعلومات التي قدّمها الفريق. ويشكّل النشر الرقمي منفذاً لإطلاق البرنامج والوصول إلى الجمهور، بعيداً عن شروط العرض على المحطات التلفزيونية.

لكن الطموح لا يتوقف عند المنصات الرقمية. فالفريق منفتح على انتقال البرنامج إلى التلفزيون إذا أتيحت الفرصة، انطلاقاً من رغبته في توسيع قاعدة المشاهدة والوصول إلى جمهور أوسع.

في النهاية، لا تتوقف أهمية تجربة «كبيس» عند شكل اللعبة أو هوية المشاركين فيها، بل تمتد إلى السؤال عن المساحات المتاحة اليوم أمام الإنتاج الترفيهي اللبناني، وعن قدرة المبادرات الشبابية على بناء محتوى محلي يجد جمهوره ومصادر تمويله. فاستعادة البرامج التي تجمع أفراد العائلة لا تتحقق بالحنين وحده؛ إنها تحتاج إلى أفكار قابلة للتطوير، وموارد تضمن الاستمرارية، ومشهد إعلامي يتيح للترفيه مكاناً إلى جانب الأخبار والسياسة.

المفكرة

من أرشيف المقاومة إلى جدران الحاضر



■ في مبادرة ترسخ المقاومة في الذاكرة البصرية والسياسية، ينظم «أصدقاء جوزف سماحة» الجزء الثاني من معرض «في البدء كانت المقاومة 2»، والذي يفتتح يوم الثلاثاء 17 تشرين الثاني (نوفمبر)، في «دار الندوة»، ويستمر حتى 30 من الشهر نفسه.

المعرض مهدى لشهداء وجرحى لبنان وفلسطين، ضم في جزئه الأول نحو 50 ملصقاً سياسياً وتاريخياً، وثقت المحطات الكبرى للمقاومة والتحرر، معيدةً الاعتبار للملصق كوسيلة للتعبئة الجماهيرية والمعركة الثقافية. ومنذ انطلاقه بين أواخر عام 2025 ومطلع عام 2026، تنقّل المعرض في فضاءات ثقافية لبنانية بارزة، محولاً الجدران إلى سجلٍ حيّ يربط أرشيف الماضي بالحاضر. يتيح المعرض بجزئه الثاني للزوار الاطلاع على أعمال تستعيد لغة الملصق السياسي ورموزه، وما يحمله من دلالات مرتبطة بالمقاومة والتضحية ومواجهة الاعتداءات. ويأتي تخصيص المعرض للشهداء والجرحى في لبنان وفلسطين ليضع التجربة الإنسانية في صلب هذه الأعمال، ويمنحها بعداً يتجاوز وظيفتها الفنية إلى التعبير عن الذاكرة الجماعية.

«في البدء كانت المقاومة 2»: الافتتاح 17 تشرين الثاني (نوفمبر) – الساعة 10:00 صباحاً - «دار الندوة» – (الحمرا).

في يوم الشهيد... قصائد الوفاء والذاكرة

■ في مناسبة «يوم الشهيد»، تنظم بلدية الغبيري أمسية شعرية بعنوان «شهداؤنا كل أمجادنا»، يشارك فيها الشاعر عبد قدورة (الصورة)، يوم الخميس 12 تشرين الثاني (نوفمبر)، في مركز بلدية الغبيري الصحي الاجتماعي، في الطابق الرابع.

تستحضر الأمسية ذكرى الشهداء ومعاني التضحية والوفاء، من خلال قصائد قدورة. ويقدّم اللقاء الشاعر



أنور نجم، فيما تتخلله كلمة تكريمية يلقيها الشيخ حسين زين الدين. وتُختتم الأمسية بتوقيع الديوان الشعري، الذي سيوزّع هديةً على الحاضرين، في إطار إحياء المناسبة وتكريم ذكرى الشهداء من خلال الشعر والكلمة.

«شهداؤنا كل أمجادنا»: الخميس 12 تشرين الثاني (نوفمبر) – الساعة 7:00 مساءً - «مركز بلدية الغبيري الصحي الاجتماعي» (الضاحية الجنوبية لبيروت). للاستعلام: 01/858630

«جموح حصان».. سهى صباغ ترسم التمرّد

■ معرض فردي جديد للفنانة سهى صباغ، بعنوان «Solo جموح حصان. عنوان المرحلة»، يفتتح يوم الخميس 12 تشرين الثاني (نوفمبر)، في «المحترف» في الحمرا. ويحمل عنوان المعرض إشارة إلى مرحلة فنية جديدة، تستحضر فيها صبّاغ صورة الحصان الجامح بما تنطوي عليه من طاقة وحركة وتمرّد. وتتيح الأعمال المعروضة للزائر التفاعل مع عالم بصري تتجاور فيه الألوان والخطوط والكتل، في مساحة مفتوحة على التأويل والقراءة الشخصية.

تتميز أعمال صباغ بجرأة لونيّة وتعبيرية، إذ تعبر عن انفعالاتها تجاه القضايا الإنسانية والسياسية، محوّلةً الحروب والأحداث الأمنية الصعبة في لبنان والمنطقة إلى مشهديات بصرية نابضة بالحياة والحركة. وتتسم تجربتها الفنية بالاعتماد على الألوان الحارة والصادمة، إلى جانب التركيز على البورتريهات والوجوه الإنسانية التي تعكس القهر والصمود معاً. كما ترتبط أعمالها بشكل وثيق بالبيئة اللبنانية وذاكرة الجنوب وتوثيق معاناة أبنائه في مواجهة الموت، في سياق تجربة تمردية مستقلة ترفض القيود التجارية وتتجلى في عرض نتاجها الفني بحرية داخل فضاءاتها الخاصة.

«Solo جموح حصان. عنوان المرحلة»: الافتتاح يوم الخميس 12 تشرين الثاني (نوفمبر) – الساعة 5:00 عصراً - «المحترف» (الحمرا). للاستعلام: 79/190926



على بالي



أسعد أبو خليل

فريق الممانعة يعاني من حالة عويصة من المفاجأة والصدمة. هو يتفاجأ بتخلّي حلفاء أو بانقلابهم عليه. هذا يسري على كلّ عناصر المحور من إيران إلى حزب الله، طبعاً باستثناء أنصار الله (هؤلاء يتحرّكون بحسابات دقيقة للغاية). في العراق فوجئ البعض في الحشد أنّ رئيس الحكومة المُعيَّن أميركيّاً ليس معهم. إيران كانت قبل شنّ الحرب الأميركيّة-الإسرائيليّة عليها في تفاهم مع السعوديّة، وقد رعته الصين. وكان الديبلوماسيّون الإيرانيّون يصرّحون بكلام ودود ومُجامِل على المملكة السعوديّة. أكثر من ذلك، في حمأة العدوان الإسرائيلي على غزّة (والذي لم يكن من الممكن شنّه واستمراره لولا تواطؤ الدول العربيّة) دعت إيران السعودية إلى تشكيل تحالف إسلامي للدفاع عن الشعب الفلسطيني. لم تكن القيادة الإيرانيّة تعلم أنّ السعودية تتفاوض لسنوات مع إسرائيل، مباشرةً ومداورةً، لنَيل الثمن التي تريده من أجل إسباغ السلام والتطبيع على دولة الإبادة. لم تكن إيران على عِلم بأنّ محمد بن سلمان كان قد صرّح أمام وفد رفيع من اليهود الأميركيّين أنّه لا يكترث للقضيّة الفلسطينيّة؟ وفي لبنان، هناك تراث عريق من خيبات متراكمة من الحزب بسبب تقلّبات حلفائه. صحيح أنّ الحزب فاشل كليّاً في العمل الجبهوي أو التحالفي، وكان يُقال إنّه عاجز عن ذلك بسبب ضلوعه في العمل السرّي. لكنّ الحزب هجر السريّة بعد حرب تمّوز وأصبح تحرّكه علنيّاً لا بل انفلاشيّاً بعد الحرب في سوريا. التجربة الأقرب للعمل الجبهوي كانت «سرايا المقاومة» وهي لم تنجح لِما شابها من تسليح وتدريب لزعران تابعين لهذه الزعيم وذاك. معظم هؤلاء تحوّلوا نحو الجبهة السعوديّة. ميشال سليمان كان اختياراً للحزب بعد تبنّيه من قبل غازي كنعان. وثِق الحزب بربيب غازي كنعان الذي تآمر على الحزب بمجرّد أن تولّى منصبه في البقاع؟ إميل لحّود طرد غازي كنعان من لبنان، ولم يكن ميشال سليمان من اختياره. ثم جاءت قصة جوزيف عون. النائب إيهاب حماده قال إنّ الحزب كان على عِلم أنّ عون سيخون (وانتخبوه؟). لكنّ وفيق صفا نفى ذلك.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com